وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت-

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تقييم برامج النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2019-2001

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاديات العمل

من إعداد الطلبة:

- دوخ أسامة

- مصاريعة خالد

الأستاذ المشرف:

- صافا محمد

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
حسين يحي	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
صافة محمد	أستاذ محاضر –ب-	مشرفا ومقررا
بلعيد شكيب	أستاذ مساعد –أ-	عضوا مناقشا
بن قطيب علي	أستاذ مساعد –ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

بعد الثناء والحمد الله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف صافا محمد على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون

الإهـــداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء
إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان
إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة
إلى قرة العين

[أمـــي العزيزة]

إلى من علمني الكفاح والصبر إلى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي وتعليمي، إلى ذلك الرجل الكريم

[أبـــي العزيز]

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	ii-i
قائمة الجداول و الأشكال	iii
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري العام للنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	15
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	16
المطلب الأول: مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية	16
المطلب الثاني: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية	18
المطلب الثالث: مميزات النمو الاقتصادي	19
المبحث الثاني:النمو الاقتصادي (محدداته، أنواعه وأهدافه)	20
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي	20
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	22
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية	23
المبحث الثالث: استراتيجيات، نظريات و نماذج النمو الاقتصادي	24
المطلب الأول: إستراتيجيات النمو الاقتصادي	24
المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي	29
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	40
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم البرامج و السياسات العمومية	
تمهيد الفصل	49
المبحث الأول: ماهية تقييم البرامج وأهدافه	50
المطلب الأول: مفهوم التقييم	50
المطلب الثاني: أساليب عملية التقييم	52
المطلب الثالث: أهداف تقييم البرامج العمومية	53
المبحث الثاني:معايير التقييم ومراحله	54
المطلب الأول: معايير التقييم	54
المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم البرامج	56
المطلب الثالث: صعوبات التقييم	58
المبحث الثالث: هيئات و المؤسسات الوطنية و الدولية للتقييم	60
المطلب الأول: مجلس المحاسبة الجزائري	60
المطلب الثاني: البنك الدولي	64
المطلب الثالث: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	66
خلاصة الفصل	68

الفصل الثالث: دراسة تحليلية تقييمية لبرامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)	
تمهيد الفصل	70
المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي (2001-2009)	71
المطلب الأول: محتوى و مضمون البرنامج	71
المطلب الثاني: خصائص و أهداف البرنامج	78
المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج	81
المبحث الثاني: البرنامج الخماسي (2010-2014)	87
المطلب الأول: محتوى و مضمون البرنامج	87
المطلب الثاني: خصائص و أهداف البرنامج	89
المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج	90
المبحث الثالث: برنامج النمو الجديد (2015-2019)	91
المطلب الأول: محتوى و مضمون البرنامج	91
المطلب الثاني: خصائص و أهداف البرنامج	92
المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج	94
خلاصة الفصل	100
الخاتمة	102
الملخص	105
قائمة المراجع	107
الملاحق	-

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

I. قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
03-01	التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	72
03-02	توزيع الإعتمادات المخصصة لقطاع الشغل و الحماية الاجتماعية	74
03-03	تطور بعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2001-2004	75
03-04	توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009	76
03-05	قيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)	81
03-06	حجم مناصب شغل المحققة (2001-2004)	83
03-07	توزيع المبالغ المخصصة لبرنامج الخماسي (2010-2014)	87
03-08	توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات	91
03-09	الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري 2017-2019	94
03-10	المحروقات في الجزائر خلال سنة 2019	95
03-11	معدلات البطالة في الجزائر ماي 2019	96
03-12	البنية التحتية للتربية الوطنية و التعليم العالي نهاية 2019	97
03-13	قطاع السكن في الجزائر في سنة 2019	98
03-14	البنية التحتية للصحة في نهاية 2019	99

II. قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الأول: **الإطار النظري العام للنمو الاقتصادي**	
01-01	مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر	25
01-02	الحلقة المفرغة للصحة و التعليم	27
01-03	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	41
01-04	تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي	43
	الفصل الثاني: **مفاهيم عامة حول تقييم البرامج و السياسات العمومية**	
02-01	شكل توضيحي يبين ترابط معايير تقييم البرامج	55
	الفصل الثالث: **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)**	
03-01	عدد مناصب الشغل المحققة (2001-2004)	83

مقدمة

أصبح النمو الاقتصادي من أهم و أبرز المواضيع المعاصرة في الوقت الحالي، فقد طرحت قضية النمو على شعوب العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية، والتي تلقى اهتمام كبير من دول المتطورة بشكل عام وحتى من دول النامية بشكل خاص، وذلك راجع أساسا إلى دور الذي يلعبه في النهوض باقتصادياتها و توفير أدنى متطلبات الحياة.

فقد أدت التطورات التي عرفها العالم في مختلف الميادين كتنوع الاكتشافات العلمية و تعدد الطرق التقنية إلى تغير مسعى الاقتصادي و الاجتماعي للكثير من الدول الفقيرة والنامية، التي أصبحت تهتم أكثر بتطوير و تفعيل نظامها الاقتصادي للوصول إلى تحقيق أهم هدف لها، و الذي يتمثل في النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشرا يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، و بذلك يعكس وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، فلهذا ظهرت عدة شخصيات إقتصادية عبر تاريخ محملة بنظريات و برامج للنمو قصد وصول إلى إشباع تام للاقتصاد العالمي، وأبرزهم: آدم سميث، ريكاردو، مالتوس و كارل ماركس والكثير منهم، فيعتبر هؤلاء هم من غيروا مجرى العالم بتفكيرهم بدراستهم المعمقة لمحددات هاته الظاهرة ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها.

ومن بين تلك الدول النامية تعتبر الجزائر من الدول التي تأثرت بالاستعمار، لذا كان يستوجب عليها نهوض باقتصادها، وفي مطلع القرن 21 و مع تزايد إيراداتها، عزمت الجزائر على انتهاج سياسة مالية توسعية بزيادة هامة في حجم النفقات العامة من خلال اعتماد و إنشاء برامج تنموية، تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) الذي اهتم بالبنية التحتية، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، الذي ركز على تطوير المنشآت القاعدية، ثم البرنامج الخماسي(2010-2014) الذي جاء لتطوير الموارد البشرية و أخيرا برنامج النمو الجديد(2015-2019) الذي جاء لتطوير و عصرنة النظام الاقتصادي كله.

إشكالية البحث:

نظرا للجهد الذي بذلته الجزائر في تطوير البنية الاقتصادية عبر إنشاءها للبرامج التي تراها الأنسب للنهوض باقتصادها فمن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح أو فشل برامج النمو الاقتصادي(2001-2019) للنهوض بالإقتصاد الوطني في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وتمخض على الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت في:

- ماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ و ما هي أهم نماذجه العالمية؟
- ماذا نقصد بالتقييم؟ و ما دور الذي يلعبه التقييم في نجاح أو فشل برامج النمو؟
- ما هي أهم البرامج التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين 2001-2019؟ وهل لاقت كل تلك البرامج النجاح المطلوب؟

فرضيات البحث:

على ضوء الإشكالية و التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- ❖ يعتبر برنامج Solow من أهم نماذج المعاصرة، والتي جاءت بأفكار جديدة منها إدخاله للمحددات جديدة في نموذجه.
- ❖ يعتبر مجلس المحاسبة الهيئة التقييمية الوحيدة في الجزائر.
- ❖ ساهمت المبالغ الكبيرة للبرامج العمومية في دفع عجلة النمو الاقتصادي و خلق مناصب شغل جديدة خلال الفترة 2001-2019.

أسباب اختيار الموضوع:

ذلك راجع بدرجة الأولى إلى الميل الشخصي للموضوع، كما يعتبر هذا الأخير تابع لتخصصنا (اقتصاديات العمل) وسبق وان درسنا مقياس تقييم برامج والسياسات العمومية، و شعورنا بأهميته خاصة في ظل التحولات و التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، كما أنه يعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين و صناع القرار في البلاد، لذا وجب أن يخصص له حيز واسع من الكتابات و الدراسات الأكاديمية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في أنه من أهم و أكبر مواضيع العصر حيوية، خاصة لدى الجزائر إذ أنها منذ الاستقلال تبحث عن كيفية وطريقة الأمثل للنهوض باقتصادها، وذلك عبر عدة طرق من بينها الوصول إلى التقييم السليم والأمثل لبرامج نمو الاقتصادي، قصد تحقيق رفاه الاقتصادي.

أهداف البحث:

أهم الأهداف المترتبة من دراستنا للبحث هي:

- ❖ التعرف على أهم المفاهيم النظرية و النماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.
- ❖ تأكيد على أهمية التقييم في وضع أسس نظام اقتصادي محكم.
- ❖ تحقق من نجاح أو فشل برامج النمو في الجزائر خلال فترة 2001-2019.
- ❖ تبيان العلاقة بين التقييم و نجاح البرامج الاقتصادية في الجزائر.
- ❖ تحليل الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في ظل تطبيق هذه البرامج?لتنم?ية.

المنهج المستخدم:

من أجل دراسة مشكلة البحث إعتمدنا منهجين:

- ❖ المنهج الوصفي: و ذلك بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع و فهم مكوناته وتحليل أبعاده، ومن خلال إستقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال دراسة النظرية العامة للموضوع.
- ❖ المنهج التحليلي: وهذا المنهج لتحليل البيانات التي تتوافر في مشكلة البحث وفي إطار الإشارة عن واقع الجزائر بإعتماد على البيانات الرقمية و المعادلات الرياضية، الإحصائيات الرسمية...الخ.

الدراسات السابقة:

دراسة الأولى: عياش بولحية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير بعنوان (دراسة اقتصادية برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين2001-2009)، و لقد توصل إلي أن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أدى بالفعل إلي تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدل البطالة نسبيا، إلا أن النمو يبقى طرفي كونه مرتبط أساسا بقطاعات معينة من بينها قطاع المحروقات.

دراسة الثانية: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية حيث تطرق إلي آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي بإعتباره أحد مكونات الطلب الكلي من خلال تبيان تأثيره على الإستهلاك ومن ثم على الطلب الكلي ودور التوقعات في تحديد ذلك.

دراسة الثالثة: طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2013-2014، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفقات العمومية بهيكلها تسبب في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن لهذه النفقات تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

دراسة الرابعة: بوزقزة كريمة و بركان كريمة، أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص المالية، وتوصلت النتائج إلى الإنعاش الاقتصادي كان إيجابيا على مستوى السنوات 2001 إلى غاية 2014، وبفضل سياسة الاستثمار عمومي وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتراجع نسب التضخم وتقليص حدود المديونية وتراجع نسب البطالة، لها عوامل ساعدت البلاد على تحقيق الاستقرار على مستوى الإقتصاد ككل.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، إن درستنا تم تقييدها بالفترة 2001-2019، وكما أنها تميزت بتحليل كل البرامج الاقتصادية في الجزائر.

صعوبات البحث:

- ❖ عدم قابليتنا لإقتناء الكتب من المكتبات بسبب الوباء.
- ❖ نقص المراجع باللغة العربية في الموضوع خاصة فيما يتعلق بالتقييم.
- ❖ التـأخر في صدور التقارير الوطنية والمؤشرات الإقتصادية الرسمية.

هيكل الدراسة:

من اجل دراسة شاملة للموضوع، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:

حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان (الإطار النظري العام للنمو الاقتصادي)، الذي بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي، و في المبحث الثاني النمو الاقتصادي(محدداته، أنواعه) و أهداف التنمية و المبحث الثالث تطرقنا إلى إستراتيجيات، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، ثم تطرقنا إلى الفصل الثاني تحت عنوان (مفاهيم عامة حول تقييم البرامج

والسياسات العمومية) الذي بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية تقييم البرامج وأهدافه، وفي المبحث الثاني معايير التقييم ومراحله، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى هيئات و المؤسسات الوطنية و الدولية للتقييم، وأخيرا الفصل الثالث والذي يعتبر لب الموضوع تحت عنوان دراسة تحليلية تقييمية لبرامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2019) الذي بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول برنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي(2001-2009)، وفي المبحث الثاني البرنامج الخماسي (2010-2014)، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى برنامج النمو الجديد (2015-2019).

الفصل الأول:

الإطار النظري العام للنمو الإقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري العام للنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

يحتل موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة بين الدراسات الاقتصادية، بدءا من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، ذلك لكون أن عدد الدول النامية أو عدد سكانها أصبح يشكل نسبة كبيرة و متزايدة من سكان العالم، إضافة إلى أن معظم الدول النامية حصلت على استقلالها في نصف الثاني من القرن العشرين، وأصبحت تسعى للتخلص من التخلف وبناء اقتصاد وطني قوي.

وقد تطرقنا في هذا الفصل و تقسيمه إلى 3 المباحث تمثلت في ماهية النمو الاقتصادي، النمو الاقتصادي (محدداته، أنواعه وأهدافه)، استراتيجيات، نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

إهتم العديد من الإقتصاديين في دراستهم، للنمو الاقتصادي و مدى فاعليته، وذلك بهدف دراسة استقرار الاقتصادي على المدى البعيد، وحين الحديث عن النمو الاقتصادي وجب الحديث عن التنمية حيث هناك نوع من الخلط بين المفهومين و الذي يصل إلى حد الإعتقاد بأنهما شيء واحد إلا أن للنمو الاقتصادي مميزات و أهداف تجعله يختلف عن التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية

تعتبر غالبية الدول سواء المتقدمة أو النامية، النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

تناول الباحثون، العلماء والمنظمات والهيئات الدولية و الحكومية العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي نذكر منها:

- إن ابسط تعريف للنمو الاقتصادي هو: توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها، وبما أن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد تتوقف أساسا على كمية الموارد ونوعها، وعلى مستوى تقدمه التقني، فان النمو الاقتصادي ينطوي على عملية توسيع هذه العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، كما ينطوي على تحسينها.[1]
- انه التغير(الزيادة) في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بهدف رفع مستويات المعيشة الفعلية للسكان.[2]
- حدوث زيادة في إجمالي ناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عنه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد و أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وهو يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع، هذا ويتعين الإشارة أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي على كم السلع و الخدمات التي يحصل عليها، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.[3]

[1] - والاس بيترسون، الدخل و العمالة (النمو الاقتصادي)، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، نيويورك، 1968، ص315.
[2] - نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2000، ص515.
[3] - محمد عبد العزيز عجيمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص51.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

أصبحت التنمية الاقتصادية (economic-development) مسالة اجتماعية و سياسية, تمثل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ عام 1945, وكذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في جميع الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي.

التنمية لغة من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث نماء فيه.

اصطلاحا اختلف الاقتصاديون و الباحثون الأكاديميون كثيرا حول مفهومه نذكر منها:

- سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الحقيقي يرتفع.[1]
- هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية، فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[2]
- من خلال الربط بين العناصر الواردة في التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي الانتقال بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع ما من حالة معينة إلى حالة أحسن منها و ذلك من خلال الزيادة الحقيقية و المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني مع ضمان توفير الحاجات الأساسية.
- كما يجب التفريق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فعندما يزيد دخل الفرد في الدول النامية، فان ذلك لا يعد تنمية اقتصادية فهي ليست زيادة في نصيب الفردي بل تغير هيكلي في المجتمع، أما إذا أحدثت زيادة في دخل الفردي في الدول المتقدمة فيطلق على ذلك نموا اقتصاديا لأنه يعد مستقرا و منظما ولا تحدث فيه تقلبات حادة في الهياكل و المؤسسات الإدارية و التنظيمية .
- وفي الأخير تم التوصل إلى تعريف شامل وهو: عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية, اجتماعية و اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه.

إذن الأمر الجوهري في التنمية حدوث تغيرات جذرية ذات امتداد واسع للعديد من الميادين تكون لها أثار ايجابية على تقدم المجتمع وازدهاره، لذلك من التعاريف المختصرة والشاملة التعريف التالي :

- التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.[3]

[1] - كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص63.

[2] - بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة2008، ص115.

[3] - دكتور عبد اللطيف مصطفي و عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، سنة 2014، ص ص 14-15.

المطلب الثاني:الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

أستخدما مصطلحي النمو و التنمية كمرادفين لبعضهما البعض، وخاصة في الأدبيات الإقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما:

- التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي و الهيكلي، بينما النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط.

النمو الإقتصادي يشير إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية...، بينما في التنمية الإقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية و الثقافية وفي التشريعات والأنظمة، وهناك اثنان من أهم التغيرات الهيكلية و هما:

إزدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي مقابل إنخفاض حصة الزراعة، وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف، و أن الناس يصبحون مشاركين في العملية التنموية التي جلبت هذه المتغيرات الهيكلية.

وقد أعطى بعض الإقتصاديون بعض الفروق بنسبة إليهم، حيث تؤكد السيدة هيكس (Mrs-Hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية و النمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق (Schumpeter) بين الإثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستقر و فجائي في الحالة المستقرة، بينما أن النمو هو التغير التدريجي و المستقر في الأمد الطويل والذي يحدث خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان، كما يؤكد البروفيسور(Bonne) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب و تتضمن نوعا من التوجيه و التنظيم و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها.[1]

تعمل التنمية الإقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن العديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو الإقتصادي وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادات كثيرا ما ستتأثر بها الطبقة الغنية.[2]

[1] - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، 2007، ص ص 123-125.
[2] - محمد عبد العزيز عجيمية و إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص43

المطلب الثالث:مميزات النمو الاقتصادي

من أهم المميزات التي تمر بها مرحلة النمو الاقتصادي:

1. زيادة حجم الإنتاج :

وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.

2. حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:

إن تحقيق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحا أكبر، ويزيد من إشباع حاجيات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا إما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية و تسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر و استمرار عملية النمو.

3-التقدم الاقتصادي:

وكما عرفنا التقدم الاقتصادي فبحكم أنه جملة التحسينات الاقتصادية و الاجتماعية، المرافقة للنمو الاقتصادي، ومنه فإن التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، استمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد .[1]

[1] - خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص65.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي (محدداته، أنواعه وأهدافه)

تسعى المجتمعات جاهدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية و تنموية للنهوض باقتصادها وتحقيق رفاهية لشعوبها، فلهذا تطرق اقتصاديوها و خبرائها إلى تحديد أهم وأنجع تلك المحددات وأنواعها، قصد تحديد طريق النمو و تبيين أهدافها من تلك العملية التنموية .

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، و يمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:

I. المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية:

أولا: محددات الداخلية: تتمثل في ما يلي:[1]

الاستقرار السياسي والأمني: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، وهذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرار وأمانا في الحاضر و المستقبل كلما كان تكوين رؤوس الأموال اكبر، والعكس صحيح.

سياسات البلدان النامية: من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي إعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة .

الحلقة المفرغة للفقر: إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لأن تكوين رؤوس الأموال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الإقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من اجل تعزيز و تطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من اجل الاستثمار .

ثانيا: المحددات الخارجية: يمكن إيجازها في:

الاستقلال السياسي: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية، دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

سياسات البلدان المتقدمة: من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لأن البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك

[1] - عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص ص 73-75.

سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة و التي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي، و على ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استنزافها من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.

II. المحددات الكمية للنمو الاقتصادي.

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية و خارجية.

أولا: المحددات الكمية الداخلية: تتمثل في :[1]

الرأسمال البشري: مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، و الاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث و التطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.

النمو السكاني: لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.

الاستهلاك النهائي: له تأثير كبير النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة و استقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

التراكم الخام للأصول الثابتة: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز و الخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك بشمل هذا التراكم على الأراضي والعمارات، و بذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

التضخم: يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، و يكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة في أسعار السلع و الخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الأفراد من خلال إنخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الإفراد.

البطالة: تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها: انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض القوة الشرائية و بالتالي إنخفاض الإنفاق الاستهلاكي و كذلك حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

ثانيا: المحددات الكمية الخارجية: تتمثل في:

الانفتاح التجاري: يدل هذا المحدد على درجة إنفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، شباب الجامعة، الإسكندرية ،1994، ص ص 395-396.

الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تفاقم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية و بذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، و عليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل و على تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية و كذلك على الميزان التجاري كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

أسعار المحروقات: لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، و من هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو و من ثم في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

المطلب الثاني:أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقة للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين خمس أنواع من النمو الاقتصادي:

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.
2. **النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.
3. **النمو العابر أو غير المستقر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية .[1]
4. **النمو الشامل:** يتحقق بنمو إنتاج دولة ما مقياس الناتج القومي و الحقيقي، وهذا يعني أن أي دولة ما قد تحقق نموا اقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.
5. **النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.[2]

[1] - محي الدين حمدان، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص8-9.

[2] - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص65.

المطلب الثالث:أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الأفراد لما تحققه من أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين و تحقيق الأمن القومي.
- تحسين المستوى الصحي و التعليمي والثقافي للمجتمع و تسديد ديون الدولة.
- تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.

إن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوفر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية:[2]

- زيادة إتاحة و توسيع توزيع السلع المقومة على الحياة مثل: الغذاء و السكن و الحماية.
- رفع مستوى المعيشة، متضمنا توفير فرص عمل اكبر و تعليم أفضل و اهتمام اكبر بالقيم الثقافية و القيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل إنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير .
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية و الاعتمادية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس و الدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل و المأساة الإنسانية .

كما إن للتنمية الاقتصادية متطلبات حتى تستطيع تحقيق أهدافها ومن هذه المتطلبات:[3]

- التخطيط و توافر البيانات و المعلومات اللازمة.
- توافر التكنولوجيا الملائمة.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- توافر الأمن و الاستقرار.
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

[1] - عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص ص42-43.

[2] - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني و محمود حامد محمد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية، 2006، ص ص58-59.

[3] - عصام عمر مندور, المرجع سبق ذكره، ص43.

المبحث الثالث: استراتيجيات، نظريات و نماذج النمو الاقتصادي

أعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي حيث أنه تلقى إهتماما واسعا و كبير من طرف الاقتصاديين، لذلك ظهرت العديد من النظريات والنماذج المختلفة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى أهم استراتيجيات التي أحاطت بالنمو و أهم النماذج الاقتصادية و نظريات لأهم علماء الاقتصاد.

المطلب الأول: إستراتيجيات النمو الاقتصادي

اتضح مما سبق، أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب عديد من الأمور الأخرى، ولذلك تعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية الاقتصادية، التي تساعد على تحقيق التقدم الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الأهداف المطلوبة، ومن أهم تلك الاستراتيجيات نذكر:

I. إستراتيجية الدفعة القوية THEORY OF BIG PUSH[1]

تنسب هذه الإستراتيجية إلى الاقتصادي (باول روزنشتاين رودان P.ROSENSTEIN–RODAN) الذي رأى انه لا سبيل لامتصاص الأيدي العاملة المتعطلة في القطاع الزراعي، ولرفع مستوى إنتاجية العامل بالبلدان المتخلفة، ومن ثم الارتقاء بمستوى المعيشة سوى الاتجاه نحو التصنيع الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من حالة الركود إلى النمو و الانطلاق، والذي أوضح أن هناك نوعين من برامج التصنيع:

1. يتمثل في إقامة برنامج للصناعات الثقيلة و الصناعات الاستهلاكية الخفيفة في نفس الوقت قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن رودان استدرك و طرح مشكلتي ضخامة حجم الموارد المطلوبة و التضحيات اللازمة في سبيل انجاز البرامج والتي تمتد لأكثر من جيل و يعاب عليه انه لا يتم فيه التزام بمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد.
2. فيعتمد بصفة خاصة على الاستثمار الدول المتقدمة في الدول النامية، ليتحقق بذلك هدف التخصص تقسيم العمل الدولي لتحقيق الفائدة بينهما، فهذا نوع لقي استحسان واسع من طرف المختصين و تبنته العديد من الدول النامية مثل: مصر التي تعتبر أفضل تجربة لتحريك رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية .

ومن مزايا هاته البرامج التصنيعية تحقيق الوفورات الخارجية (تحقيق انتشار البيئة الصناعية من الدول المتقدمة إلى النامية) وترتكز فكرة الوفورات الخارجية على ثلاثة قواعد اقتصادية لابد من تكاملها لحدوث التنمية و هي:

تكامل دالة الإنتاج: عدم قابلية راس المال الاجتماعي للتجزئة وضرورة تكامل الصناعات من حيث مدخلاتها و منتجاتها ويرجع سبب عدم قابلية راس المال الاجتماعي للتجزئة إلى ضخامة المشروعات المراد انجازها كالطرق و السدود...الخ.

[1] - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص ص 163-165 بتصرف

تكامل دالة الطلب: وتعني إنشاء عدد من الصناعات المتزامنة في آن واحد لخلق سوق متسعة تسمح بدخول وتعدد السلع المعروضة.

تكامل عرض الادخار: و يعني ذلك توفير القدر اللازم من الأموال لتمويل المشاريع الصناعية في بداية مراحل التنمية.

نقد الإستراتيجية :

تعرضت هاته الإستراتيجية إلى عدد من الانتقادات على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي:

- صعوبة تطبيق البرامج النوع الأول, إذ كيف يمكن إقامة صناعات ثقيلة و الدول النامية مغلوبة من أمرها، كما لو أن النظرية تقول بأن على الدول الفقيرة إن أرادت النمو أن تصبح أولا غنية وهذا ما لا يتقبله العقل.
- صعوبة جذب المستثمرين الأجانب إلى الدول النامية لتمويل الصناعة فيها، بسبب وجود المشاكل الفنية، الإدارية و السياسية على الرغم من تفطن (رودان) إلى ذلك منذ البداية حينما أكد على ضرورة توفير المناخ المناسب .

II. إستراتيجية النمو المتوازن و فكرة الحلقة المفرغة[1]

ارتبطت فكرة الحلقة المفرغة للفقر VICIOUS CIRCLES OF POVERTY باسم الاقتصادي (راجنر نيركسه Ragner Nurkse)، الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها رودان عام 1943 عن مشاكل التصنيع التي ستواجه دول شرق و جنوب شرق أوروبا في ما يعرف بإستراتيجية الدفعة القوية، التي تدعو الدولة إلى وضع استثمارات ضخمة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة المرتبطة مع بعضها البعض، حتى تكتسب القوة اللازمة لنهوض بالاقتصاد .

ولقد انطلق تحليل نيركسه من فكرة أساسية، وهو أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة(لاحظ الشكل)، فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد و هذا بدوره يؤدي إلى سوء التغذية الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي، وهذا بدوره يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض الإنتاج يعني بالطبع دخلا قليلا فإدخار ضعيف وهكذا ترتبط الحلقة من جديد.

شكل رقم (**01-01**): مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر

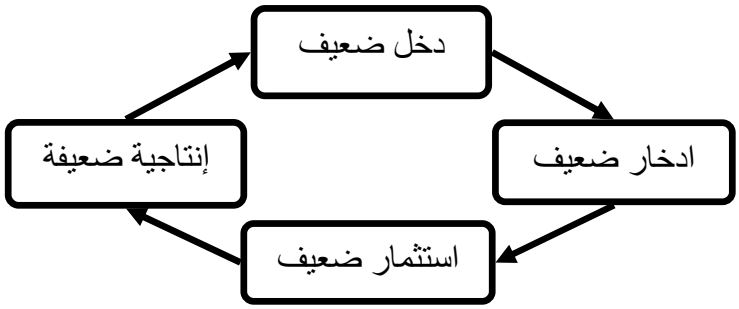

المصدر: من إعداد دكتور إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، ص166

[1] - نفس المرجع السابق، ص ص166-170 بتصرف

ويرى أن السبيل الوحيد للخروج من التخلف هي البرنامج الاستثماري الضخم لكسر الحلقة، لكن بشروط يجب أن تتوفر:

- ❖ لابد أن يحتوي على مجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة، وذلك لان ضيق نطاق السوق في الدول المتخلفة سيؤدي إلى التشكيك في قدرته على تصريف منتجاته خاصة إذ ما تركز الاستثمار في مشروع أو صناعة واحدة.
- ❖ لابد أن تلبي الصناعات أو المشروعات حاجات المستهلكين المحليين أي أن هدفها الأولي يكون بغرض الاكتفاء الذاتي على الأقل، ذلك لان الدول المتخلفة لا يمكنها أن تعتمد على التجارة الخارجية لأنها غير مؤهلة لمنافسة الدول المتقدمة باعتبارها مصدر للمواد الأولية فقط، ومن الناحية الأخرى لان منتجاتها ليس لها ميزة تنافسية للمنتجات المؤسسات الكبيرة في السوق العالمية(خصوصا في المراحل الأولى للتنمية) .
- ❖ رأى نيركسه أن البرنامج الاستثماري يجب أن يبدأ بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل: صناعة الأحذية، الملابس...الخ، على أن تؤجل الصناعات الثقيلة إلى طرق أخرى مواتية، كذلك فمن مصلحتها أن تبقى مستوردة لها من الدول المتقدمة حتى تكون على استعداد لإقامتها.
- ❖ يجب أن توزع المشاريع ما بين القطاعين الصناعي و الزراعي لان تنمية القطاع الزراعي و الذي يشمل أكثر اليد العاملة في الدول النامية سوف يؤدي إلى أن يزيد من طلبهم على السلع الصناعية (القطاع الصناعي)، وبالتالي فان هذا الأخير ستزداد إيرادته مما يرفع من دخول عماله مما يجعلهم يقبلون على منتجات القطاع الزراعي و العكس صحيح .

كما أن زيادة الإنتاج الزراعي من شانه أن يساعد في ظهور صناعات عديدة كالصناعات الغذائية، السكر، الخشب و الزيوت...الخ.

نقد الإستراتيجية:

هذه الانتقادات يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1) إهمالها للجانب التاريخي فهي لم تتبع حال الدول المتخلفة وصفاتها التي ورثتها من الاستعمار أو من غيره والتي لا تزال بعضها في تبعية الاقتصادية، إذ أن (نيركسه) جعل من نظريته نظرية ميكانيكية تعمل خارج حدود الزمان و المكان ونسي أو تناسى أن العوامل التي تساهم في عملية التخلف ليست بهذه الحتمية التي فرضها فرضا.
2) فسر (نيركسه) ظاهرة التخلف في نظريته ضمن منظور الرأسمالية العالمية بدليل تجاهله لكل العوامل التي ساهمت في نشأة التخلف، فالتخلف و الفقر ليسا ظواهر طبيعية بقدر ما هي ظواهر إنسانية.
3) لقد أظهرت التجارب أن بحث الدول النامية عن وسائل ادخارية خارجية لبناء اقتصادياتها، وتحقيق التنمية جعلها تدور في دوامة المديونية مما جعل الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التابعة لها تملي عليها شروطها.
4) إن توزيع الموارد على عدد كبير من الاستثمارات، ينتج عنه صغر حجم هذه الاستثمارات عن حجمها المطلوب مما يضر بكفاءة الإنتاجية.

5) إن القيام بهذه المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى خلق اقتصاد صناعي متقدم على رأس اقتصاد قومي متخلف، راكد و ضعيف ترابط، ولا يخفي ما يعنيه ذلك من ثنائية اقتصادية لا تختلف كثيرا عن ذلك النمط الذي أورثه الاستعمار للبلدان المتخلفة بكل سماته السلبية.

وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من الإنتقادات، إلا أن نظرية النمو المتوازن لا تزال تحظى بتأييد الكثيرين، لاسيما إذا كانت هناك بعض البلدان قد أخذت بها ولو جزئيا .

ملاحظة: يجب الإشارة إلى انه يمكن تجسيد مفهوم الحلقة المفرغة في عدد من المجالات الأخرى غير الدخل مثل التعليم أو الصحة (لاحظ الشكل)

شكل رقم (**02-01**): الحلقة المفرغة للصحة و التعليم

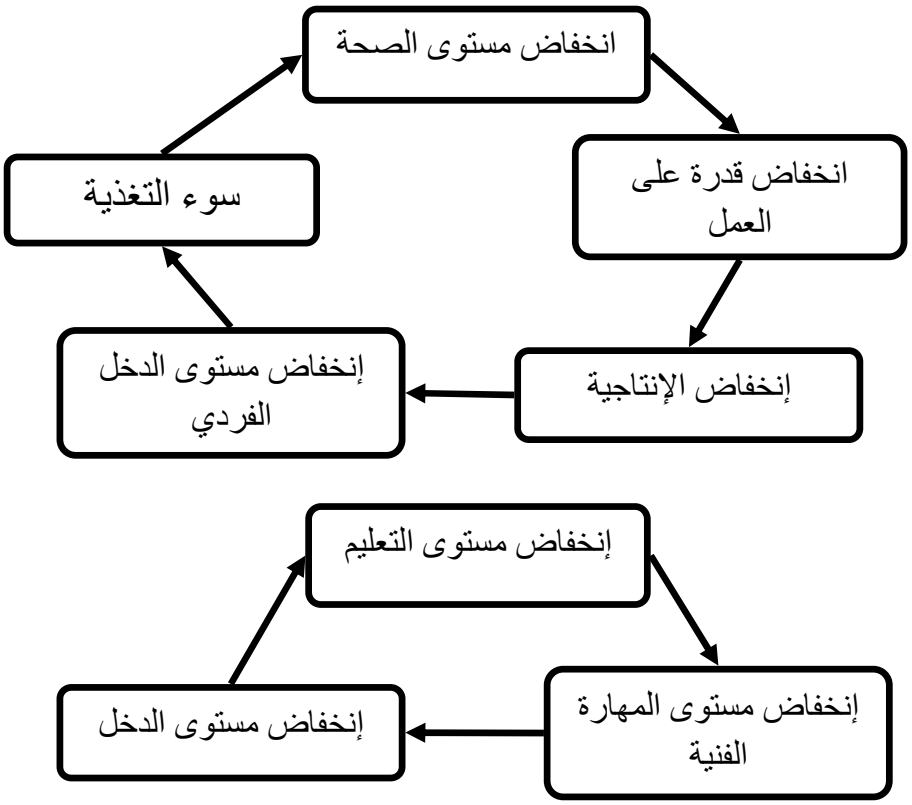

المصدر: من إعداد دكتور إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، ص170

III. إستراتيجية النمو المتوازن

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، ورستين، رودان) بعين الاعتبار ما يلي:[1]

أولا: دور الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبلد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، و هي غير قابلة لتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا

[1] - كمال بكري، المرجع سبق ذكره، ص84.

لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك، و التي تتطلب مدة طويلة للانجاز و هو استثمار نهائي من حيث الوقت، بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسع السوق الوطني، و فتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا: الطبيعة المكملة للطلب:

حين يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج و الدخل، و حتى يكون للهياكل دور يجب تطوير صناعات مختلفة، و عليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية و لا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات و لكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل و عليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع و الصناعات الأخرى.

ومن الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن:

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفرق المطلق أو النسبي.
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا يوجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفرات الحجم.
- عدم واقعية مشروع كهذا نظرا لضرورة توافر أموال ضخمة لتنفيذ.

IV. إستراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين و بالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، و من الرواد الأساسين لهذه النظرية نجد (هريشمان)، حيث أن هذا الأخير بين عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، و ذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغير و بالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، و هذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال و تطور اقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل.[1]

[1] - عبد القادر محمد و عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص119.

المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

إن الأهمية الكبيرة التي إكتسبها مفهوم النمو الاقتصادي، قد ضاعفت من اهتمام العديد من المفكرين بتفسيره وتحليله، و ذلك بتقديمهم نماذج، و كل نموذج يهدف إلى تفعيل حركة النمو الاقتصادي.

I. نموذج هارود Harrod– دومار Domar

تنطلق فكرة الأساسية لهذا النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (العرض)، والدخل (الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع.

ولهذا كان كل منهما له رأيه في وضع نموذجه بناءا على مجموعة من الافتراضات:

1. نموذج هارود Harrod :[1]

روي فورباس هارود هو اقتصادي انجليزي، ولد في سنة 1900 درس في أكسفورد وكمبريدج، وكان زميلا لكينز، اهتم بالنقود و التضخم، توفي في 1978.

اعتبر هذا الاقتصادي من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، ففي المقالة التي كتبها سنه 1939 في المجلة الاقتصادية بحث في نظرية الحركية قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية، بين فيه انه إذا كان الاستثمار الإضافي و زيادة إنتاجية راس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فانه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الإنتاج القومي إنما يعتمد بصفة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية راس المال، فلهذا اقترح هارود مجموعة من الفرضيات لوضع نموذجه ويمكن سردها مختصرة على النحو التالي:

- الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل, حيث يطلق عليه بالادخار الفعلي وهو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.
- إن نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية, وهو ما يعني إن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل, أو السرعة التي ينمو بها الناتج.
- تكون المدخرات دالة على الدخل, ويكون الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الدخل, مع تساوي العرض و الطلب.

وقد طرح هارود في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو وهي:

❖ معدل النمو الفعلي (G):وهو نسبة الادخار إلى معامل راس المال أي: $G=S/C$ حيث:

S : حجم الادخار الكلي.

C : معامل راس المال و يعادل :$\frac{I}{\Delta Y}$ (حيث: I:تمثل حجم الاستثمارات المنفذة و ΔY: تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي).

❖ معدل النمو المضمون (G_w): ويمثل نسبة الادخار إلى معامل راس المال.

المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فان: $G_w = S/C_R$ حيث:

[1] - إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص95-97 بتصرف

S : حجم الادخار الكلي.

C_R: معامل راس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

- ❖ معدل النمو الطبيعي (G_n):وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية, وحجم السكان, ودرجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ, مع افتراض وجود عمالة كاملة و المعادلة حيث:

$$S \neq أو= G_n . G_R$$

S : حجم الادخار الكلي.

G_n: هو معدل النمو الطبيعي.

G_R: هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق معدل النمو الطبيعي.

النتائج التي توصل إليها هارود:

- إذا كان :$G<G_W$ ، فان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم .
- إذا كان :$G_W>G$ ، فان الاقتصاد يعاني من حالة كساد.
- إذا كان :$G_W= G$، فان الاقتصاد متوازن في نموه.

2. نموذج دومار Domar :[1]

افري دافيد دومار اقتصادي أمريكي (بولندي الأصل) ولد سنة 1914 درس في هارفرد وميتشيغن و شيكاغو، عمل عضوا في العديد من المنظمات كالأكاديمية الأمريكية للفنون و العلوم-جمعية الاقتصاد السياسي، كما ترأس اللجنة التنفيذية للجمعية الاقتصادية الأمريكية ثم أصبح نائب رئيسها، له عدة مؤلفات مثل: التوسع والتشغيل، مشكل تراكم راس المال، اثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات، توفي في 1997.

نشر دومار نموذجه في بحث اسماه التوسع والعمالة سنه 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع في نفس الفكرة والتي حولها جميعها إلى كتاب بعنوان مقالات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1957، وكان قد بنى نموذجه بناءا على الإشكالية التالية:

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في طاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟.

فاعتمد دومار للإجابة على هذا التساؤل على الفرضيات التالية:

- ❖ جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.
- ❖ جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا و بدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاءا باستمراريتها.
- ❖ ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل .

[1] - نفس المرجع ص ص 97-98

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية :

والتي تعني انه للملاحظة على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة، علما أن:

ΔY : تعني التغير في الدخل .

I : تعني حجم الاستثمارات.

σ: تعني إجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل و المتمثلة في:[1]

- ثبات ميل الادخار، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير، و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل.
- إفتراض ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير، و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل.
- إفتراض ثبات سعر الفائدة فهو إفتراض غير واقعي.
- إفتراض عدم تدخل الدولة.
- إفتراض ثبات المستوى العام الأسعار كان من الانتقادات الهامة.

بالإضافة إلى ذلك فإن نموذج هارود- دومار يربط بين النمو و الادخار، و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من إقتصاديات الدول النامية لا يتوقف على إدخارها (إستثمارها) على الدخل وحده و لكن على حجم الصادرات أيضا، و هدا يعني أنه كلما إرتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت هذه الأخيرة من الرفع الاستثمار و من معدل النمو الاقتصادي.

II. نموذج كالدور Kaldor

نيكولاس كالدور اقتصادي أمريكي (من اصل مجري أو هنغاري) ولد عام 1908، درس في كامبريدج وله عدة أعمال، كما أن له عدة انتقادات للفكر النيوكلاسيكي والنقديين، توفي في 1988.

يعتبر كالدور من ابرز اقتصاديي كامبريدج الذين انتقدوا فكر النيوكلاسيك والنقديين، وادخلوا المفاهيم الريكاردية (نسبة لدافيد ريكاردو) في أفكارهم المتعلقة بالنمو والتوزيع، وقد انطلق كالدور من مقولة أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم و معدل التراكم يتوقف على معدل الادخار، ومن هاته المقولة بنى نموذجين هامين في النمو الاقتصادي .

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-78 بتصرف

النموذج الأول:[1]

انطلق هذا النموذج من فرضية أساسية تقتضي باعتبار أن النسبة (الادخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على عكس نموذج (هارود- دومار) الذي افترض ثبات تلك النسبة، على أن الفرضيات نموذجه الأخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ إن الدخل القومي أو الناتج القومي يتكون من الأجور والأرباح فقط.
- ❖ إن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال اكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للادخار لدى العمال اصغر من نظيره لدى المستثمرين.
- ❖ إن نسبة (الاستثمار /الناتج) متغير مستقل.
- ❖ عدم وجود المنافسة الكاملة و الاحتكار التام.
- ❖ ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع.

وقد توصل كالدور في نموذجه إلى المعادلتين التاليتين:

$$(S_P - S_W)\frac{P}{Y} = S_W$$

$$P = \frac{1}{SP - SW} - Y.\frac{SW}{SP - SW}$$

حيث: I:الاستثمار الكلي، S:الأجور والمرتبات، Y:الدخل القومي، P:الأرباح والفوائد

وعلى ذلك فان الميل الحدي للادخار لكل من العاملين و المستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى تغير في كل من SP وSW .

أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل القومي ,إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي , والعكس صحيح حيث يؤدي إلى هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب و مستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل القومي , ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي .وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار و الأرباح فان الاقتصاد يمكن أن يستقر عند مستوى التشغيل الكامل.

أما درجة اتزان النظام الاقتصادي فإنها تعتمد على معامل الحساسية لتوزيع الدخل والتي افترض كالدور أنها تعادل $\frac{1}{SP - SW}$ فإذا كان هناك فرق صغير بين الميلين الحدين SPوSW فان ذلك يكون كبير، وبالتالي فإن تغيرات صغيرة تحدث في نسبة (الاستثمار/الناتج) $\frac{1}{Y}$ تقود إلى تغيرات كبيرة في توزيع الدخل $\frac{P}{Y}$ والعكس صحيح في حالة ما يكون الميل الحدي للادخار المستقطع من الأجور يساوي الصفر، فإن كمية الأرباح تساوي مجموع الاستثمارات و استهلاك المستثمرين معا، أي أن $P = \frac{I}{SP}$.I ، وإذا افترضنا أن كل من $\frac{Y}{P}$ و SP ثوابت عبر الزمن فان نصيب الأجور يكون ثابتا أيضا، وفي حالة ما يكون الميل الحدي للادخار من الأجور موجب (SW>) فان الأرباح الإجمالية ستنخفض بمقدار SW الدالة

[1] - اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-102 بتصرف

على كمية مدخرات العاملين، وعندما تنخفض مدخرات العاملين فان الأرباح الكلية ترتفع بكمية اكبر من حجم التغير في الاستثمار، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الاستهلاك الرأسمالي الذي عبر عنه كالدور بالقيمة $\frac{I}{SP}$ يعادل الميل الحدي للاستهلاك في التحليل الكينزي .

النموذج الثاني:[1]

وضع كالدور نموذجه الثاني بافتراضه تحقق العمالة الكاملة، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات، وافتراض اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم راس المال ومع مجموعة من الافتراضات الأخرى و التي نلخصها فيما يلي:

- أن الدخل يتكون من كل من الأجور و الأرباح, حيث تمثل الجور دخل العمال و رواتب الموظفين.
- يتكون الادخار من جزئيين, واحد يستقطع من الأجور, والآخر يستقطع من الأرباح.
- الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار.
- يتم عن جميع المؤشرات الكلية في النموذج (الدخل، الأرباح، راس المال، الادخار، الاستثمار) بالأسعار الثابتة.
- دالة الاستثمار الذي افترضها كالدور هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغيير ربح راس المال لنفس الفترة.
- اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم راس المال، والتقدم الفني الحادث.

أهم الإضافات التي قام بها كالدور في نموذجه الثاني تتمثل في انه:

- ❖ لم يكتفي ببحث اثر كل من الادخار وتراكم راس المال على النمو, بل بحث أيضا في اثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو
- ❖ أضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو ,وهو إضافة نوعية تحسب له كسبق.
- ❖ ادخل كالدور دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الإنتاج الاعتيادية وارجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الإنتاجية و تراكم راس المال بينما ترجعها دالة الإنتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد في الناتج و نصيبه في راس المال.

بهذه الإضافات تمكن كالدور من جعل نموذجه من أكثر النماذج واقعية كما إمكانية تطبيقه على كل من اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول المتخلفة على حد سواء.

نقد النظرية:

على رغم من كل هذه المميزات فإن نموذج كالدور لم يكن ليخلو من بعض نقاط الضعف والتي يمكن اختصارها في انه لم يحاول أن يعطي أسبابا لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية.

[1] - إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-104 بتصرف

III. نموذج روبنسون Robenson:[1]

جوان فيولات روبنسون اقتصادية انجليزية و زوجة الاقتصادي أوجستين روبنسون ولدت في 1903، درست بكمبريدج، اشتغلت بالهند زمن الانتداب البريطاني عليها الذي جعلها تهتم بدراسة القضايا النمو في البلدان النامية و التي انطلقت من نقائض التي خلفها كينز بنظريته، توفيت في 1983.

تعتبر جوان روبنسون من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وتميزت أفكارها بطابعها التقدمي أو بما يسمى بالتفكير اليسار الكينزي(أو ما بعد الكينزيون)، واعتبرت من اكبر منتقدين للفكر النيوكلاسيكي.

وضعت جوان روبنسون مجموعة من الفرضيات التي بنت عليها نموذجها وهي كالأتي :

- أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج و الثاني ينتج سلع استهلاكية .
- ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.
- أن معدل الاستثمار هو متغير خارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

لقد تناولت جوان روبنسون في نموذجها آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم راس المال ومعدل نمو الناتج، ويتركز تحليلها على عاملين أساسين، ينص أولهما على أن تراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل، والثاني ينص على أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأسمال و عرض العمل، ثم نفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة كاسبي الأجور و طبقة كاسبي الأرباح.

وتنفق الطبقة الأولى كل دخلها على الاستهلاك أما الطبقة الثانية فتوجه كل دخلها إلى الاستثمار أو التراكم الرأسمالي، ونفترض أيضا أن العمل وراس المال يتم مزجهما معا بنسب ثابتة في العملية الإنتاجية وفي ظل عدم تغير الفن التكنولوجي.

وبعد كل هذا توصلت جوان روبنسون في الأخير إلى مجموعة من المعادلات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

$$Y = L.W + K.P \quad (1$$

$$P = \sqrt{\frac{Y - L.W}{K}} \quad (2$$

$$Y = \sqrt{C + I} \quad (3$$

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{\Delta L}{L} \quad (4$$

حيث:

L : تمثل قوة العمل, K : يمثل رصيد راس المال, W : يمثل معدل الأجر الحقيقي, P : تمثل معدل الربح

[1] - مرجع سبق ذكره، ص ص 104-107 بتصرف

Y : تمثل الدخل القومي الحقيقي, C: تمثل الاستهلاك, I : تمثل الاستثمار, S : تمثل الادخار

$\frac{\Delta K}{K}$: تمثل معدل نمو راس المال, $\frac{\Delta L}{L}$: تمثل معدل نمو السكان.

التحليل:

من خلال العرض الذي تطرقنا إليه (معادلات) في تراكم راس المال يمكن اكتشاف نقاط كثيرة ,فبعض تلك النقاط تعتبر مشتركة مع معظم النماذج النيوكلاسيكية، فمن الوهلة الأولى يمكن تفنيد افتراض ثبات نسب مزج خدمات العمل وراس المال التكنولوجي على أساس عدم واقعيته، كذلك يرتكز النموذج أساسا على افتراض سلوكي معين لطبقة كاسبي الأجور و طبقة كاسبي الأرباح، بينما لا يلزم بالضرورة في العمل تحقق هذا الافتراض، فحتى لو ظل معامل راس المال إلى العمل ثابتا فقد يظهر قدر من المدخرات بين كاسبي الأجور وذلك إذا ما ارتفع معدل الأجور الحقيقي، عن حد معين، كما أن طبقة كاسبي الأرباح لابد وان توجه جزءا من دخلها إلى الاستهلاك.

وأخيرا نجد أن فكرة توازن العصر الذهبي التي استخدمتها روبنسون لا تغدو أن تكون محاولة لتوظيف حالة النمو المنتظمة المألوفة , ولكن في صورة تفتقر إلى كثير من المنطق وتقترن بقيود سلوكية ليس من السهل قبولها ,بل أن روبنسون نفسها ترى أن هذه الفكرة تمثل حالة خيالية لا يحتمل تحققها في الواقع .

وعلى أي حال فانه من الواضح أن روبنسون أدخلت ظاهرة الاحتكار والذي يعتبر أمرا مهم كونه يمثل أهم أمر في تحليل تناقضات النظام الرأسمالي إلا أنها بالغت فيه كثيرا، حيث حسب تفكيرها أنها تعتقد أن دفاع النقابات العمالية لزيادة أجورهم ونجاحها في ذلك تعيق ظهور الميل نحو الكساد و البطالة، وهو أمر مرفوض عند الرأسماليين .

النتيجة:

مجمل القول أن تحليل جوان روبنسون قد انتهى تقريبا إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها كينز من حيث ضرورة الرفع من مستوى الطلب الكلي حتى يتم المحافظة على مستويات التشغيل والإنتاج وتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، إلا أنها وبدلا من أن تقترح تطبيق أساليب لسياسة مالية ونقدية لتحقيق ذلك فإنها رأت بإعادة توزيع الدخل القومي قصد اجتناب أزمات الكساد و البطالة .

ولهذا كان تحليلها ركيزة استند إليها عدد آخر من أنصار الكينزيين اليساريين (أو ما بعد الكينزيون) في مجال أهمية الربط بين التوزيع، التوظيف والنمو، وتمثل ذلك في بعض الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في دول غرب أوروبا مثل النمسا.

IV. نموذج سولو Solow

روبرت ميرتون سولو اقتصادي أمريكي ولد في 1924، درس في هارفرد، واشتغل أستاذا بمعهد ماساتشوستش للتكنولوجيا (MIT) عمل مع ليونتيف واستعمل الرياضيات لحل اعقد المسائل وبعيدا عن الجامعة اشتغل مستشارا للإدارة الديمقراطية في عهد كينيدي وجونسون، إلا انه كان معارض لسياسة ريقن سنوات الثمانينات، تحصل على نوبل سنة 1987.

جاء نموذج سولو بعد نموذج هارود و دومار الذي كان ذو استنتاجات متشائمة فيما يخص عدم إمكانية حدوث نمو اقتصادي متوازن عند حالة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية إحلال راس المال بالعمل أو العكس، وكانت الفكرة الأساسية لنموذج سولو هي دراسة ثبات تطور النمو على المدى الطويل، وغياب الإحلال بين عوامل الإنتاج المتطورة على المدى القصير.

نموذج سولو مع التقدم التقني:[1]

استنادا على ذلك يلاحظ أن نموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي مدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة ولتوليد نمو المتوسط الدخل الفردي في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني .

إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $F(k, L)$ يمكن النظر إلى النمو التقني A على انه الزيادة في ناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي:

- التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية العامل ويأخذ الشكل $Y=F(k,AL)$ حيث A هي مؤشر التقدم التقني، ويسمى بالتقدم الحيادي من وجهة نظر هارود.
- التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية راس المال ويأخذ الشكل $Y=F(Ak,L)$ ويسمى بالتقدم الحيادي من وجهة نظر سولو.
- التقدم التقني الحيادي من وجهة نظر هيكس ويأخذ الشكل $Y=AF(k,L)$.

تحليل النموذج:

عادة ما يتم افتراض أن التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت يرمز إليه بالرمز g، بمعنى أن:

$$G(A) = g \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

على أساس تعريف التقدم التقني يلاحظ أن توازن في سوق السلع يتطلب تساوي كل من الادخار والاستثمار بحيث:

$$\frac{Y}{K} - dG(K) = S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

يلاحظ أيضا انه تحت عوائد الثابتة للحجم يمكننا كابتة دالة الإنتاج من الشكل التالي:

$$Y = F(k.A) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

كذلك يلاحظ أن راس المال بالنسبة لعامل K يتغير مع الزمن حسب المعادلة التعريفية التالية:

$$G(k) = G(K) - m \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

و التي تستخدم في كتابة توازن سوق السلع على النحو التالي:

$$\frac{F(k,A)}{K} - (n + d)G(k) = s \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

[1] - إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-112 بتصرف

ملاحظة:من هذه المعادلة يتضح أن راس المال بالنسبة للعامل يتغير مع الزمن نسبة لوجود تقدم تقني، وكما يتضح من متوسط إنتاجية راس المال التي تتغير مع الزمن لاعتمادها على التقدم التقني A مما يعني متوسط الدخل لفرد في حالة المستقرة يتغير أيضا مع التقدم التقني .

وعلى أساس الملاحظة عادة ما يتم تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد:

$$\bar{Y}=F(\bar{k})\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث: $\frac{Y}{A}=\bar{Y}$ و $\frac{K}{A}=\bar{k}$ فنحصل على :

$$G(\bar{k})=G(K)-G(A)-G(L)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

إذ يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع على النحو التالي:

$$G(\bar{k})=S\left[\left[\frac{\bar{Y}}{K}-(n+g+d)\right]=\left[\frac{F(K)}{K}-(n+g+d)S\right]\right].....(8)$$

نتيجة لعدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو الاقتصادي التي تعتمد على مصادر الخارجية لتقدم التقني في تفسير نمو الإنتاجية في مدى الزمني الطويل، ثم تطوير نماذج النمو يكون فيها التقدم التقني مدفوعا بحوافز اقتصادية تحدد النموذج، هذا وعلى الرغم من تعدد النماذج التي تم تطويرها إلا أن أهم صفاتها قد لخصت في أنها تكمن في تغلب على القضايا المترتبة على ظاهرة العوائد المتناقصة للحجم في المعادلة الأساسية للنمو، هذا وقد ترتب على التطوير مثل هذه النماذج مقترح يقول بان معدل النمو طويل المدى يتأثر بسياسات الاقتصادية وعوامل أخرى، مما أدى إلى أدبيات تطبيقية حاولت استكشاف العوامل المؤثرة في الأداء التنموي طويل المدى.

2/النموذج الثاني لسولو:[1]

ارجع سولو التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل وراس المال وعلى ذلك نشر بحث(مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي)عام 1956، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو للمدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل و راس المال .

افتراضات النموذج:

1. الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
2. الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
3. أن هناك تشغيل كامل لعمالة ومخزون راس المال.
4. سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
5. دالة الإنتاج متجانسة من درجة الأولى، وبالتالي ثبات في عوائد السلعة.

[1] - اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-117 بتصرف

6. هناك مرونة في الأسعار والأجور، وان مدفوعات كل من العمل وراس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.

تحليل النموذج:

انطلاقا من أن هناك منتج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L و راس المال K فان الناتج الإجمالي للفترة T يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، و بافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار S، وثبات معدل نمو العمل N يمكن توظيف النموذج على نحو التالي:

إذا كان مخزون راس المال في الفترة T يرمز له ب Kt فان معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل:

$$K^*=\frac{dK}{dt} \ldots\ldots\ldots (1)$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج :

$$K^*=s.y \ldots\ldots\ldots (2)$$

أي أن معدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للادخار مضروب في إجمالي الناتج ثم باستخدام كل من العمل و راس المال فقط فان دالة الإنتاج تصبح:

$$K^*=f(K,L) \ldots\ldots\ldots (3)$$

وبالتعويض بقيمة y من المعادلة (3) في المعادلة (2):

$$K^*=s.\ f(K,L) \ldots\ldots\ldots (4)$$

ونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت N فان معادلة العمل تصبح:

$$L_1 = L_0.e^{nt} \ldots\ldots\ldots (5)$$

أي أن عرض العمل المتاح $L_{(t)}$ يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة (t_0) إلى الفترة (t) بمعنى أن سولو هنا يستخدم كامل العمل المعروض, أي أن هناك عمالة كاملة .

وبالتعويض بقيمة $L_{(t)}$ من المعادلة (5) في المعادلة (4):

$$K^*= s.\ f(K, L_0.e^{nt}) \ldots\ldots\ldots (6)$$

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن مخزون راس المال ,أي معدل الاستثمار الصافي و بمعلومة لكل من $L_{(t)}$ و $K_{(t)}$ يمكن حساب مميز الإنتاج عبر الزمن t وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) نحصل على عائد العمل :الأجور, وعائد راس المال: الأرباح, وعلى ذلك تصبح العوائد :

عائد العمل W :(الاجور) $W= \frac{S(K-L)}{L} \ldots\ldots (7)$

عائد راس المال P :(الارباح)

$$P=\frac{S(K-L)}{K}\ldots\ldots(8)$$

شرح سولو فكرته على الشكل التالي:

حيث أن مخزون راس المال الأولي المعطى من خارج النموذج , وعرض العمل معطى من المعادلة (5)، وحيث أن عوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج سوف تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل بكل من راس المال والعمل فانه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن من أي معدل الإنتاج الجاري باستخدام دالة الإنتاج (3)، ومن ناحية أخرى فان الميل للادخار يوضح القدرة من المنتج الصافي، الذي يمكن أن يدخر ويستثمر في المعادلة (1)، وبذلك يتحدد التراكم الصافي لراس المال خلال الفترة الجارية، وبإضافة هذا التراكم الصافي إلى رصيد المتراكم سابقا يتحدد راس المال المتاح للفترة التالية، وهكذا تتكرر العملية .

الحقائق الناتجة عن النموذج:

1. الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت عبر فترات طويلة بدرجة معتبرة، من الزمن مع وجود تقلبات في الفترات القصيرة، لكن مع عدم وجود اتجاه يوضح معدل الزيادة الإنتاجية في وتيرة متسارعة أو متباطئة.
2. أن مخزون راس المال الحقيقي، يقاس على نحو تقريبي ينمو بمعدل ثابت تقريبا يزيد على معدل النمو العمل، كما يمكن قول أن راس المال الفرد ينمو بمعدل منتظم تقريبا عبر فترات الزمنية طويلة.
3. لمعدل ربح راس المال اتجاه أفقي، على الرغم مما ينتابه من تغيرات عنيفة عرضية تتواكب مع التغيرات الحادة في الطلب الفعال.
4. يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيرا معتبرا من بلد إلى آخر.
5. تميل الاقتصاديات التي تعرف أنصبة عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل استثمار ناتج مرتفع.
6. ثبات معامل راس المال الناتج في الوقت الذي حل فيه مشكل القياس.

نقد النموذجين :

تعرض نموذجا سولو للعديد من الانتقادات والتي كان من أهمها :

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين راس المال و العمل.
- أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
- افتراض النموذج أن تماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في سلع الرأسمالية.
- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة.

المطلب الثالث:نظريات النمو الاقتصادي

تعتبر النظريات النمو أهم أساس الذي بنيت عليه النماذج و اقتصاديات الحديثة، ومن أهم تلك النظريات ما سنحاول تبسيطه فيما يأتي:

I. النظرية الكلاسيكية:

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة و المتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت أراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادية في المدى البعيد. ومن أهم روادها نذكر :

1. نظرية آدم سميث Adam Smith:

اهتم آدم سميث في كتابه ثورة الأمم في 1776بمشكلة التنمية، لذلك نجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي و تتمثل هذه الأفكار في:

تقسيم العمل:

يرى ادم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، و تقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، و لقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي،و من أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (division of labor) و التخصص (specialization) و تتحقق مزايا عديدة من جراء تقييمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص
- تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية

فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية (extrémal-économies) و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية، و لهذا فإن التخصيص يسهل مهمة تراكم رأس المال و استخدام المكائن .[1]

حرية التجارة الدولية:

يرى سميث أنه كلما كان السوق ضيقا و أسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، و هذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول ا لأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، و التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها(اليد الخفية).[2]

[1] - كمال بكري، المرجع سبق ذكره، ص84.
[2] - محمد عبد العزيز عجيمية و محمد علي الليثي، المرجع سبق ذكره، ص71.

تراكم رأس المال:

يرى ادم سميث بان عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، و أن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، و كذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار و بالتالي على الاستثمار، و بعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الأفراد على الادخار بدلا من الاستهلاك لان عامل الادخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال، و هذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي.[1]

الشكل(**03-01**): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

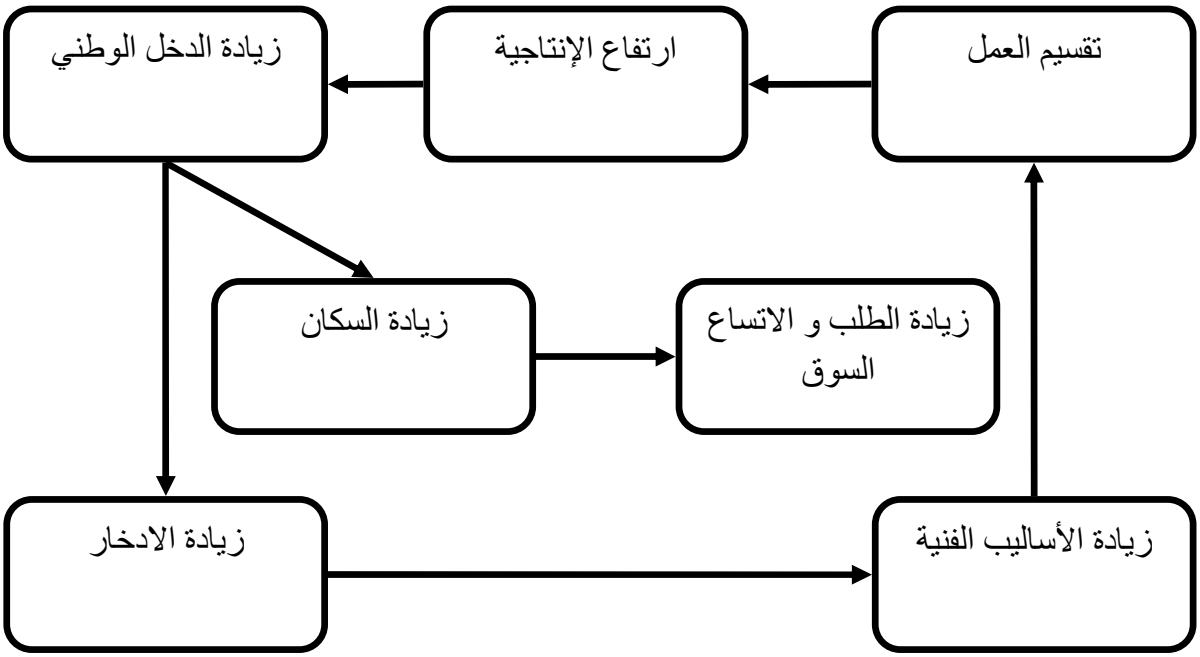

المصدر: سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة، العراق، 1988، ص61

2. نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo :

يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، و انطلاق من ذلك يرى أن لقطاع الزراعي هو مكمن اهمم نشاط اقتصادي و هو الزراعة، لأنه يعتبره شأنه الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان و اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، و رأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي[2]، حيث قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

[1] - حمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص112.
[2] - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997، ص64.

الرأسماليون:

هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، و ذلك عن طريق الادخار من أرباحهم، و من ثم تراكم رأس المال و تمكن أهميتهم في العمليتين التاليتين:[1]

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ريح ممكن .
- إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسع رأس المال.

العمال:

هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان عن الزيادة و النقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسين مستوى المعيشة و عندما تنخفض الأجور يحدث العكس.

أصحاب الأراضي:

فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي، التي هي أهم عنصر في النمو الاقتصادي، و هم بذلك يحصلون على ريع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه و قيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في الأرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.

إن الريع و الربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الإرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو إضافة إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة و نشوء الريع و زيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.

3. نظرية توماس روبرت مالتوس Robot Malthus :

إن أفكار مالتوس ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة التنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، و يتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات و زيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف،و بالتالي

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية و محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص72.

فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بغض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنها لم تنجح على دول العالم، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لان إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس و أعلى من معدلات نمو السكان، و ذلك بسبب تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات اكبر من معدل نمو السكان (التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك).[1]

الشكل(**04-01**): تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي

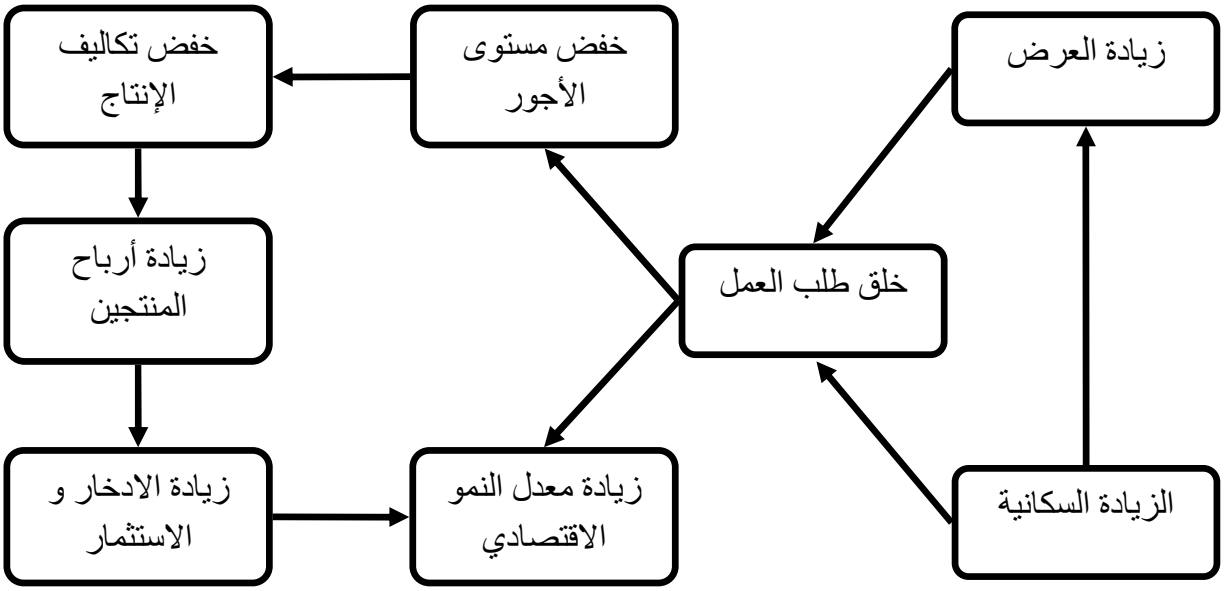

المصدر: سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة، العراق، 1988، ص63

نتائج النظرية الكلاسيكية:[2]

- ❖ الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار و هذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح و منها الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام.
- ❖ تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) و العمال و تتجاهل الطبقة الوسطي التي تقدم إسهامات أساسية في عملية للنمو الاقتصادي.

[1] - محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص48 .
[2] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

- ❖ عدم واقعية مفهوم عملية النمو :حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر، و الواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي.
- ❖ تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة و التي ألغاها التقدم التكنولوجي تماما غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي و في النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة.
- ❖ القوانين غير الحقيقية : تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو" و"مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد .

II. النظرية الكينزية :

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل التي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي.

اعتبر كينز أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب، و الذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم، و حدد من خلال تحليله هذا العلاقة بين زيادة الاستثمارات و نمو الدخل الوطني، و أطلق على هذه العلاقة بالمضاعف و الذي يقيس اثر الاستثمار في الدخل الوطني، و حدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:[1]

حيث: M:المضاعف، MPC: الميل الحدي للاستهلاك، MPS: الميل الحدي للادخار.

أهم الأفكار التي آتى بها كينز:[2]

- كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس(الكلاسيكيين) الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي.
- يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية.
- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي، ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال و الذي عرفه على أنه (الجزء من الدخل الوطني أو الفردي ينفق على الاستهلاك و التراكم).

حسب كينز الادخار و من ثم الاستهلاك دالة غي الدخل على عكس سابقيه، الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولا و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار،الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال (مضاعف الاستثمار) وفق المعادلة التالية:

[1] - سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي، المرجع سبق ذكره ، ص70.
[2] - نفس المرجع، ص72.

حيث: ΔY: التغير في الدخل ، ΔI : الزيادة في الاستثمار، K: المضاعف

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف.

لم يقدر كينز نموذج خاص بالنمو الاقتصادي، بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، و لذلك قدم نظرية حول الاستثمار معتبرا أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة و معدل العائد الاستثماري، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يعتبر أن الادخار دالة في الدخل فقط دون سواه، و أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار.[1]

III. نظرية النمو الجديدة(النمو الداخلي Endogenous Growth):

ظهرت هذه النظرية منذ الثمانينات حيث تعتبر نظرية حديثة، و يعتبر(**Paul Romer**) في 1986 رائدها، و تفترض أن النمو الاقتصادي مستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها و ليس من خارجها، و من أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن أسباب اختلاف دمع لات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدافع الذي يكشف أهم المصادر عند **Solow**.

و تفترض النظرية الجديدة زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية و هو يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

و يرتكز النمو الاقتصادي على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة (**Lucas**) و الاستثمار في البحث و التطوير و إنتاج المعرفة من جهة (**Romer**) يضاف إلى ذلك أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم (**Complete entry capital**) أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير، بالتالي قد تحس الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني), و من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة لتمويل حيث يعتبر **Romer** البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل.[2]

الانتقادات الموجهة للنظرية النمو الجديدة :

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات من أهمها ما يلي :

- ❖ من أهم عيوب النظرية الداخلية أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية .

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية و محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2] - ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،،2004ص113.

- إن ما يعيق النمو الاقتصادي هو عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة، و يسبب إهمال النظرية الداخلية العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة .[1]
- أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط، بسبب تركيزها الشديد على

المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، نجد أن الدراسات التجريبية التي تفاوتت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات.[2]

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص81 .

[2] - ميشيل توداروترجمة و تعريب:محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، مرجع سبق ذكره، ص156.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن النمو الاقتصادي هو ناتج عن جملة من العوامل ترتكز في الأساس على عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل، رأس المال و التكنولوجيا حيث يكون لهذه العوامل تأثير على حجم الناتج و من ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية و فقط، لان التكاليف البيئية و الصحية تكون في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف و التضحيات في المستقبل.

و إنطلاقا من نظريات نماذج النمو الاقتصادي و التي اختلفت في نظريتها و تفسيرها لعملية النمو الاقتصادي، حيث ركزت النظرية التقليدية لنمو الاقتصادي على عملية التراكم الرأسمالي، و نفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين متمثلين في نموذج هارود- دومار، إلا أن التحليل الكينزي و نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول تقييم البرامج و السياسات العمومية

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم البرامج وسياسات العمومية

تمهيد الفصل:

البرامج العامة لا تكون من دون هدف معين، إنما تصنع استجابة لمطالب المجتمع بشكل عام أو شريحة منه في منطقة أو محافظة ما، لحل مشكلة محددة أو تحقيق منفعة عامة، غير أن الأمر لا ينتهي عند مرحلة صياغة أو صنع البرنامج المطلوب فقط، بل إن الأهم من ذلك و الأصعب هي مرحلة تنفيذ البرامج و المشاريع بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف المحددة لها دون إسراف أو تبذير في الجهد، الوقت والمال، أي تحقيق الكفاءة في فعالية التنفيذ، إذ أن دقة اختيار البرامج التنموية و حسن صياغتها ليس هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعول عليه للحصول على النتائج المنشودة (تحقيق أعلى مستويات النمو)، بل يلزم أن يكون التنفيذ بنفس الدرجة من الدقة و الجودة، ولذلك فان أهم معيار التي بسببه نكشف عن مدى صحة ودقة صياغة البرنامج التنموي هو النتائج التي تتمخض عنه.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى 3 مباحث تمثلت في ماهية تقييم البرامج وأهدافه، معايير التقييم ومراحله، هيئات و المؤسسات الوطنية للتقييم.

المبحث الأول:ماهية تقييم البرامج وأهدافه

يختلف مفهوم التقييم من مكان إلى آخر حول ما يعنيه أو يدل عليه، لكن و بدون شك أنه أنشيء بسبب واحد هو لتوضيح سيرورة تنفيذ البرنامج العمومي و تحديد الأسلوب، أهمية وأهداف من كل ذلك للوصول لأفضل نتائج ممكنة.

المطلب الأول: مفهوم التقييم

إن كلمة تقييم (Evaluation) تعني وزن أو تقدير قيمة شيء معين بالمقارنة مع شيء آخر، فتقييم البرامج العامة هو مقارنة النتائج المتحققة فعلا مع الأهداف المرسومة لها .

ومن خلال تعريف اللغوي سابق ظهرت عدة تعاريف منها ما يلي:

- عرف تقييم البرامج العمومية على أنه أي نشاط يستند إلى أساس علمي، يهدف إلى تقييم الأعمال و الأنشطة المرتبطة بالبرامج العمومية و إلى مقارنتها بما كان يجب تحقيقه، مع تبيان أثرها على الجهات أو الأطراف المستهدفة.[1]
- التقييم عبارة عن إصدار أحكام حول برنامج أو سياسة عمومية بناء على معايير محددة.[2]
- التقييم هو استخدام الطرق العلمية عند جمع و تحليل و استخدام المعلومات بغرض الإجابة على الأسئلة الأساسية حول البرامج العمومية، و التأكد من أن تلك الإجابات لها ما يبررها و يدعمها.[3]
- كذلك، فإن التقييم يعتبر عملية منظمة، تعتمد على تجميع البيانات و المعلومات التي تخص سياسة عمومية معينة، و تسمح بإجراء مقارنات تفيد أصحاب متخذي القرار، للوقوف على المكاسب المحققة و العراقيل المصاحبة لإعداد و تنفيذ و تقييم تلك السياسة من مختلف أبعادها، لذلك فإن محصلة التقييم يجب أن تكون قابلة للقياس و ليست مجرد أحكام وصفية.
- و عرف تقييم السياسات العمومية بأنه: مجموعة الفعاليات و الأنشطة الإنسانية المتعلقة بقياس صلاحية تنفيذ البرامج العمومية، و معرفة مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة لها من جهة، و معرفة الانحرافات أو الابتعادات عن النتائج المحققة أو الأهداف المخططة لها، و اتخاذ الإجراءات اللازمة من تعديل أو تبديل أو إلغاء أو تأجيل، و غير ذلك من جهة أخرى .[4]

و قد يكون من الصعب إجراء عملية التقييم, خصوصا إذا:

- ❖ كانت الأهداف غير واضحة.
- ❖ كان من الصعب قياس النتائج.

[1] - العزاوي وصال نجيب، السياسات العامة: حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق،2001، ص112.
[2] - محمد البنا، تقييم المشروعات: الأسس العلمية و التطبيقات العملية، جامعة الملك عبد العزيز،2011، ص12.
[3] - محمد قاسم القريوتي، رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة، دار ردمك، الكويت، 2006، ص14.
[4] - عباس حسين جواد و ارزوقي عباس، تقييم البرامج والمشاريع العامة، جامعة أهل البيت، الأردن، 2011، ص3.

- كانت السلطات ترفض المساءلة.

أخيرا، ومن خلال التعاريف السابقة توصلنا إلى التعريف التالي:

(التقييم إذن هو الرقابة و المتابعة و جمع المعلومات التي تركز على الاجتهادات المتعلقة بالسياسات العامة..., و ليس مجرد الوقوف على المخرجات المتحققة من عدمه..., و لذلك تعد الرقابة و المتابعة، متطلبا أساسيا في عملية التقويم التي ترتكز على الحقائق و القيم معا، مثلما يعد التقييم متطلبا ضروريا لعملية التحليل للسياسات العامة، لكونه يقدم المعلومات حول الأداء المتحقق فعلا، و مدى صلته بالمشكلات و بالأهداف التي كانت سببا في صنع السياسات و إقرارها).[1]

[1] - عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة: مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث و دراسات، الأردن، 2008، ص172.

المطلب الثاني: أساليب عملية التقييم

تنتهج الجهات المكلفة بتقييم المشاريع و البرامج العمومية طرقا و أساليب متعددة للتقييم، منها ما يعتمد على التقدير أو الحكم الشخصي، ولهذا إعتمد التقييم على أسلوبين مختلفين هما: الأسلوب العلمي و الأسلوب التقليدي (الشخصي).[1]

1. الأسلوب العلمي:

يعتمد على الأسس و الطرائق العلمية الموضوعية المستندة إلى الأدلة و البراهين المرتكزة على كمية كبيرة من البيانات و المعلومات و تحليلها و تفسيرها للخروج بأحكام صحيحة و مقنعة مع قليل من الأخطاء النسبية المسموح بها في التقييم والتي تستند إلى الطرائق و الأساليب العلمية التي يمكن أن نحصر أهمها في الآتي:[2]

- التجريب الاجتماعي.
- موازنة الخطط و البرامج.
- نماذج تقييم كفاءة البرامج.
- الطرائق و الأساليب الإحصائية.

2. الأسلوب الشخصي:

يعتمد على الآراء الشخصية التي غالبا ما تحركها أهواء و مصالح المقومين جماعات أو أفراد لتكوين الانطباع حول نجاح أو فشل ذلك البرنامج أو المشروع. و منه فإن أهم ما يعاب على هذا الأسلوب هو عدم اعتماده على البراهين و الحجج الموضوعية، و غالبا ما يصدر مثل هذا التقييم عن المواطنين و بعض الجهات أو الجماعات المتضررة أو غير المستفيدة من برنامج أو مشاريع معينة. و من عيوبه كذلك، كثرة احتمالات الخطأ و عدم الدقة في الحكم أو التقييم الذي يلازم المعتمدين عليه. و كما يتضح لنا أن الأسلوب التقليدي (الشخصي) يستخدم من قبل الجهاز الحكومي، و الأفراد أو الجماعات غير الحكومية المنتفعة أو المتضررة من البرامج و المشاريع العمومية في الحالات التالية:[3]

- ❖ عندما يكون البرنامج صغير الحجم.
- ❖ تكون الآثار المترتبة عليه ذات أهمية محدودة.
- ❖ قلة الموارد المالية اللازمة لإجراء عملية التقييم.
- ❖ تكون تكلفة التقييم أكبر من المنفعة المتأتية من عملية التقييم من جهة، أو أنها أكبر من تكلفة البرنامج أو المشروع العمومي ذاته من جهة أخرى.
- ❖ عدم توفر الإطار المتخصص الكفء للقيام بعملية التقييم.

[1] - John H. Goldthrope, Causation Statistics And Sociology, European Sociological Review, Vol 17, N° 1, 2001, p 16.
[2] - Jerome P. Reiter, Using Statistics To Determine Causal Relationship, The American Mathematical Monthly, N° 107, Institute of Statistics and Decision Sciences, Duke University, Durham, UK, 2000, p 28
[3] - Aki Kangasharju and Takis Venetoklis, Business Subsidies and Employment of Firms: Overall Evaluation And Regional Extensions, VATT-Discussion Papers, N° 268, Helsinki University, Finland, 2002, p 24.

المطلب الثالث:أهداف تقييم البرامج العمومية

يمكن حصر أهم أهداف عملية التقييم فيما يلي :[1]

- **الرقابة (Control):**

تتم الرقابة من طرف أفراد مؤهلين يعتمدون على وسائل و أدوات فنية و تنظيمية يستخدمونها أثناء متابعة و معاينة الأداء عن قرب من أجل استشعار مخاطر الفشل و الإخفاق و من ثمة ضمان تحقيق الأهداف المسطرة. يتوقف نجاح عملية الرقابة على مدى مساهمة القائمين بالرقابة على تصميم تلك الأدوات و على التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالرقابة.

- **الاسترجاع التغذية العكسية(Feedback):**

يستمد أي نظام معلوماتي أهميته من القدرة على الحصول على المعلومات التصحيحية أو التقييمية المرتبطة بالقيام بعملية أو بحدث ما من أجل اتخاذ التدابير التعديلية و الوقائية في الوقت المناسب. و بمعنى آخر فإن الاسترجاع يرمي إلى ربط نتائج السياسة العمومية بالأهداف حتى يمكن استقراء النظام العملياتي الفعال لأي نشاط اقتصادي .

كما يعد تقييم المشاريع و البرامج العمومية نشاطا علميا يسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[2]:

- معرفة كيفية التصرف بالأموال العمومية المخصصة، لهذا البرنامج أو ذلك المشروع.
- التأكد من أن الأجهزة التنفيذية تؤدي دورها في عملية تنفيذ البرامج كل حسب الدور المرسوم لها.
- اكتشاف الانحرافات أو الفروقات التي يمكن أن تحصل بين التنفيذ و التخطيط لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- معرفة النتائج غير المستهدفة أو العرضية التي يمكن أن تنتج عن تنفيذ البرنامج قيد التنفيذ.
- معرفة التكلفة المباشرة و غير المباشرة المادية و الاجتماعية للبرامج أو المشروع قيد التنفيذ.
- التحقق من مستوى أو درجة النجاح التي وصل إليها المشروع أو البرنامج العمومي في حل المشكلة أو تحقيق المنفعة المقصودة.
- معرفة مستوى الكفاءة و الفاعلية التي حققتها الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج أو المشروع.

[1] - محمد البنا، المرجع سبق ذكره، ص 26.
[2] - عباس حسين جواد و ارزوقي عباس، المرجع سبق ذكره، ص11.

المبحث الثاني:معايير التقييم ومراحله

تعد مرحلة التقييم مرحلة مهمة في إنشاء أو بداية أي برنامج أو سياسة عمومية، ولذلك عملية التقييم تخضع لعدة معايير مهمة، كما أنها تسيير على مراحل أساسية مع مواجهة بعض الصعوبات.

المطلب الأول: معايير التقييم

الأهداف – الوسائل – النتائج

هي العناصر الثلاث التي تعبر على أن التقييم يعتبر عملية منهجية يعتمد في الأساس على جملة من المعايير الشائعة التي تستخدم في تحليل مختلف العناصر التي تتكون منها السياسة العمومية للنقل بقصد الحكم على الأكثر فاعلية و كفاءة، و أنها الأنسب لتحقيق العدالة و المساواة.

و تتفق معظم الهيئات و الأجهزة التي تختص بتقييم البرامج على أهمية وجود معايير مرجعية تستخدم بكيفية تكاملية و تبادلية أثناء القيام بعملية التقييم .[1]

و تتمثل في: الملاءمة، التناسق، الكفاءة، الفعالية و المنفعة التي سنحاول تلخيصها في نقاط التالية:[2]

- **الملاءمة:**

يستخدم هذا المعيار من أجل التأكد من أن العمل الذي تقوم به السلطات المختصة يتناسب و يتلاءم مع الحاجات المراد تلبيتها و المشاكل المراد حلها، أي تحديد العلاقة بين الأهداف المسطرة و الإمكانيات و الوسائل المتاحة و المتوفرة لتطبيق البرنامج و بالتالي مراقبة نقاط قوتها في ظل الرهانات المحددة قبل انطلاقها.

- **التناسق:**

يتحقق التناسق متى كانت الأعمال و الأنشطة مترابطة و تتم بكيفية منسجمة و متكاملة في ما بينها و في ما بين الوسائل و الموارد المتاحة لذلك، فالتناسق يكون داخليا عندما تكون الوسائل والإمكانات المسخرة كافية لتحقيق الأهداف التي يتضمنها البرنامج التنموي، أما التناسق الخارجي فهو يعبر عن معرفة ما إذا كان البرنامج محل التقييم يتوافق و يتناسب مع البرامج الأخرى المتبعة من طرف منظمات و هيئات دولية، أو مقارنة البرنامج المختار بالبرامج التنموية البديلة في ظل توفر ظروف مشابهة (محاكاة) و ذلك لضمان أن هذا البرنامج هو الأنسب لحل المشكل المطروح.

- **الكفاءة:**

يتم التحقق من الكفاءة عن طريق مقارنة الإنجازات و النتائج و تأثيراتها مع الأهداف التي تسعى السلطات العمومية لتحقيقها، إن دور التقييم في هذا الإطار يتمثل في التأكد ما إذا كانت الموارد المتاحة قد استعملت بالطريقة الأمثل، و بعبارة أخرى تحليل ما إذا كانت النتائج المحصل عليها تنسجم مع الوسائل التي وضعت قيد الاستعمال.

[1] - Annie Fouquet: L'évaluation Des Politiques Publiques En France. In Méthodes D'évaluation Des Politiques Publiques, Actes du séminaire, Drees, 2011, p 8.

[2]- Michel Pernet et Jean-Pierre Weiss, Rapport sur L'évaluation au Ministère de l'Equipement, Comité ministériel de l'évaluation, France, 1998, p 46.

- **الفعالية:**

يتم قياس الفعالية عن طريق مقارنة النتائج المحققة مع الموارد المستخدمة، فكلما تحسن أحد المؤشرين و بقي الآخر ثابتا كان تنفيذ المشروع أو البرنامج يتميز بالفعالية، فيقال أن السياسة العمومية هي فعالة طالما كانت قيم النتائج المحققة (المخرجات) تفوق قيم الوسائل المستخدمة (المدخلات)، و يترتب عن هذه المقارنة أن أي تغير في مقدار أحدهما يتوقف على مقدار التغير في الأخرى بدرجات متفاوتة تؤثر فيها العديد من المتغيرات و العوامل الكمية و غير الكمية، بحيث تعتبر خاصية الفعالية من أكثر الخصائص التي تحظى باهتمام المقيم، إذ من خلالها يتم مراجعة و مراقبة ما إذا كانت النتائج المحصل عليها قد تم تحقيقها بأقل التكاليف و أقل الآجال المحتملة شريطة أن تتناسب مع الأهداف المعلنة، و بصفة عامة فإن هذه المرحلة تعتبر هي المفضلة في الدراسات التقييمية لاسيما في التقييم المسبق.

وأن معيار الفعالية يتطلب توفر العديد من الشروط من أهمها:[1]

- أن تكون الأهداف واضحة و دقيقة.
- أنه يمكن حصر الوسائل الضرورية المستخدمة.
- أن يكون تنفيذ السياسة العمومية مرتبط بفترة زمنية محددة.
- أن يتمتع القائمون بالتقييم بالاستقلالية الكافية.

الشكل(**01-02**): شكل توضيحي يبين ترابط معايير تقييم البرامج

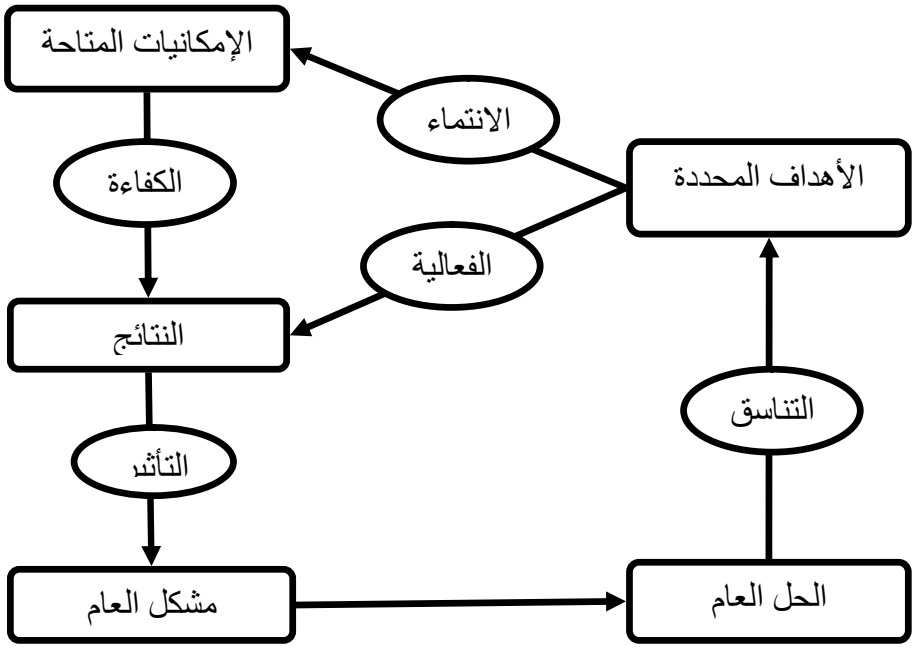

Source: Annie Fouquet, Op.cit, p 08.

[1]- Michel Pernet et Jean-Pierre Weiss, Op.cit, p 48.

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم البرامج

عملية التقييم هي علمية هادفة تنجز من قبل جهة أو عدة جهات داخل السلطة التنفيذية أو خارجها، و تمر بالعديد من الخطوات أو المراحل التي تعبر كل خطوة منها أو أكثر عن إجابة لواحدة من التساؤلات التالية :[1]

- ماذا نقيم؟
- كيف يتم التقييم؟
- لماذا نقيم؟

المرحلة الأولى: (ماذا نقيم؟)

عملية التقييم هي تعيين أو تحديد البرنامج أو المشاريع العمومية المراد تقييمها من قبل الفرق المكلفة بالتقييم. إذ أنه من الصعوبة بإمكان قيام فريق واحد بتقييم مجموعة من البرامج و المشاريع في وقت واحد، و لذلك، يكون من الضروري أن يعرف المكلفون أو المسؤولون عن التقييم ما هو المشروع أو البرنامج محل التقييم، و لابد أن يحددوا ما هو التوقيت اللازم للبدء بالتقييم و الانتهاء منه لتقليل التكاليف، و ضمان إنجاز عملية التقييم في ظروف حسنة، و الوصول بالتالي إلى تحقيق الكفاءة في عملية إجراء التقييم .

المرحلة الثانية: (كيف يتم التقييم؟)

إنها تتعلق بكيفية إجراء عملية التقييم، و تتضمن عددا من الخطوات الفرعية التالية[2] :

I. وضع المعايير اللازمة لغرض التقييم:

إذ لا يمكن إجراء عملية التقييم من دون تحديد أو وضع مجموعة من الأوزان أو المقاييس المعيارية التي يمكن أن تكون أهدافا فرعية تأخذ عدة أشكال مثل: مقادير من الأموال، برامج زمنية، عددا من الأفراد، كمية من المواد أو الأدوات و المعدات، كما يمكن أن تكون الموازنات التقديرية التي تشمل مختلف أوجه النشاط، كموازنة النقدية، المواد و اللوازم المستخدمة، موازنة الإنتاج، موازنة الموارد البشرية و غيرها، أفضل البنود التي يمكن الاعتماد عليها ليس في التقييم فقط، ولكن يمكن أن تستعمل في المتابعة و الرقابة و المقارنة.

II. جمع البيانات و المعلومات و تحليلها و تفسيرها:

إن عملية التقييم تتطلب الكثير من البيانات و المعلومات حول البرامج و المشاريع العمومية المنفذة أو تحت التنفيذ المراد تقييمها، و يمكن الحصول على هذه البيانات من التقارير اليومية و الأسبوعية و الشهرية و الفصلية و السنوية التي تقوم بإعدادها الأجهزة المنفذة لهذه البرامج أو المشاريع، و كذلك السجلات التي تحتفظ بها هذه الأجهزة، و قوائم المركز المالي،و الأوامر الإدارية المتعلقة بالبرنامج أو المشروع موضوع التقييم، و المخاطبات الرسمية ذات العلاقة، و

[1] - Carol H. Weiss, Evaluation: Methods For Studying Programs & Policies, 2nd Ed, New Jersey, Prentice Hall,1998,p 32.
[2] - Richard Blundell and Monica Costa Dias, Evaluation Methods For Non-Experimental Data, Fiscal Studies, Vol 21, N° 4, 2000, pp 427 – 428

الإحصائيات و النشرات و غيرها من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها للحصول على البيانات، بالإضافة إلى الملاحظة الميدانية (الشخصية) و المقابلات التي تتم مع المسؤولين عن التنفيذ، و غير ذلك، و بعد إجراء هذه الخطوة تجمع تلك البيانات و المعلومات في شكل تقارير ممنهجة تعكس المحاور التي يشملها التقييم، و استخلاص النتائج المتوصل إليها.

III. إجراء المقارنات:

لمعرفة الانحرافات أو الابتعادات، تقوم الجهة المسؤولة عن التقييم بمقارنة ما تمت برمجته في إطار السياسة العمومية محل التقييم مع النتائج التي تحققت و هذا استنادا إلى البيانات و المعلومات التفصيلية التي تضمنتها تقارير الخبراء، كأن تقارن مثلا تكلفة الإنجاز الفعلية مع التكلفة التقديرية، و كذلك الوقت المستغرق لتنفيذ كل نشاط، و ذلك للبحث عن الأسباب الكامنة وراء الانحرافات إن وجدت سواء كانت إيجابية أو سلبية، و إتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة من أجل تحسين و تطوير الأداء.

IV. اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة:

إن الغاية من التقييم لا تنتهي عند معرفة الانحرافات (إيجابية أو سلبية) التي نتجت عن تنفيذ البرامج و الخطط، بل تتعداها إلى تصحيح تلك الانحرافات من خلال اتخاذ التدابير التي تقتضيها كل حالة أو يستحقها كل موقف، لتصويب الأداء باتجاه تحقيق الأهداف و إنجاز الأنشطة وفق ما هو مخطط لها، خصوصا إذا ما تم التقييم قبل و أثناء التنفيذ، أما التقييم بعد الانتهاء من التنفيذ فإنه يمكن الإستفادة منه في تنفيذ البرامج و المشاريع اللاحقة من جهة، و تحديد الأشخاص أو الجهات المسؤولة عن الانحراف إن وجد، و أسبابها لغرض معالجتها من جهة و من ثم مساءلة المقصرين لمنع تكرار ذلك في المرات المقبلة من جهة أخرى.

المرحلة الثالثة: (لماذا نقيم؟)[1]

تتعلق باتخاذ القرارات أو الإجراءات التصحيحية اللازمة، إذ أن الغاية من التقييم لا تنتهي من معرفة الانحرافات بين التنفيذ و التخطيط، بل الأهم من ذلك كله هو تصحيح المسار باتخاذ الإجراءات التي تقتضيها كل حالة أو يستحقها كل موقف، لتصويب الأداء باتجاه تحقيق الأهداف و انجاز الأنشطة وفق ما هو مخطط لها، خصوصا إذا ما تم التقييم قبل و أثناء التنفيذ.

أما التقييم بعد الانتهاء من التنفيذ فإنه يمكن الاستفادة منه في تنفيذ البرامج و المشاريع اللاحقة من جهة، وتحديد الأشخاص أو الجهات المسؤولة عن الانحراف إن وجد، وأسبابها لغرض معالجتها من جهة ومن ثم مساءلة المقصرين لمنع تكرار ذلك في المرات المقبلة من جهة أخرى.

[1] - Blundell, R. and Dias, M.C., "Evaluation methods for non-experimental data", Fiscal Studies, Vol. 21, No. 4, 2000.

المطلب الثالث:صعوبات التقييم

تواجه عملية تقييم المشاريع و البرامج العديد من الصعوبات و المشاكل نلخص أهمها في الآتي:[1]

1) غموض الأهداف و تشعبها:

تعرض في الغالب أهداف البرامج العمومية بكيفية عامة حتى تضمن الموافقة عليها بالأغلبية عند عرضها للمصادقة أو لإقرارها من قبل الجهات المكلفة بذلك، زد على ذلك صعوبة تحديد الأوليات أو الأسبقيات في تنفيذ الأهداف المتعددة للبرامج العمومية الواحدة، تباين آراء و مصالح الجهات القائمة بالتقييم إن تقييم البرامج العمومية يفترض أن يتم من قبل جهات متخصصة و لها معرفة و دراية بعملية التقييم، و تستعمل وسائل و أساليب علمية في جمع البيانات و تحليلها و تفسيرها و مقارنتها حتى تتمكن من إصدار أحكامها النهائية على تلك البرامج العمومية، و رغم ذلك، فإن عملية التقييم قد لا تخلو من التحيز لأنها تعتمد أحيانا على الاجتهاد و التقدير الشخصي، و إذا كانت أسسها و طرقها متباينة فإنها ستؤدي إلى إصدار أحكام متباينة عن تلك التي تصدر من جهات غير متخصصة و ليس لها دراية و معرفة بالتقييم و بأساليبه العلمية و لا تعتمد في تقييماتها على حقائق و معلومات ملائمة، بل هي مجرد توقعات أو تخمينات، و من مثيلاتها التقييمات التي تصدر عن بعض الأفراد أو الجماعات السياسية أو الأحزاب أو بعض وسائل الإعلام المتنوعة كالصحف و المجلات المحلية أو الوطنية، التي قد تكون بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي و من ثمة تعتمد على تأويل و تحريف المواقف حول الآثار المترتبة عن تنفيذ تلك السياسات العمومية.

2) مقاومة التغيير:

تفيد الدراسات السلوكية على المستوى الجزئي (Micro) أن الأفراد في المنظمات (المؤسسات) عندما يشعرون بأن التغيير سيؤثر على مصالحهم، كأن تتغير أسس مكافآتهم أو ترقياتهم أو نمط و ظروف عملهم فإنهم يتكتلون و يكونون جماعات ضغط (لوبيات) من أجل مقاومة أي تغيير لم يعتادوا عليه، أو لأنه يهدد تحقيق آمالهم و تطلعات أما على المستوى الكلي (Macro) فإن لنتائج التقييم آثارا قد تكون سلبية تمس بسمعة الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرامج العمومية و تشكل خطرا على نفوذها و مستقبل إدارتها.

فالشعور الذي ينتاب الإدارات المنفذة للبرامج العمومية من نتائج التقييم خصوصا إذا كانت غير مطمئنة عن ايجابيتها مما سيدفعها إلى عدم التعاون مع الجهات المقيمة، و تمتنع عن تزويدها بالمعلومات و البيانات التي تساعدها على التقييم، و قد تعمد إلى إفشال عملية التقييم أو عدم إكمالها، لذلك فإن المنظمات تميل لمقاومة التغيير طالما كانت تعتقد أنه سيؤثر سلبا على مصالحها .

3) تكلفة التقييم:

تتطلب عملية التقييم الكثير من الجهد و المال و الوقت، بحيث أن تكاليفه المتنوعة قد تفوق العوائد المتوقعة منه، و حينذاك يفقد التقييم أهميته و يقل حماس المطالبين بإجرائه.

[1] - Lawrence Mohr, Impact Analysis for Program Evaluation, 2nd Ed, Sage, California, London, New Delhi, 1995, p 138.

بالإضافة إلى ذلك قد يعمد بعض الذين يتوقعون أن يتضرروا من نتائج التقييم إلى التشكيك بدقة التقييم، و محاولة التقليل من أهميته بشتى الذرائع و الحجج، و تقديم مقترحات من شأنها مواجهة أية نتائج سلبية متوقعة.

4) صعوبة الربط بين السبب و النتيجة:

إن تقييم المشاريع أو البرامج العمومية يعتمد على إظهار النتائج و معرفة أسبابها، أي ربط النتائج بأسبابها، فإذا أريد مثلا تقييم برنامج الحكومة المتعلق بالحد من التلوث في المدن الكبرى، فلابد من معرفة أسباب التلوث، و الوسائل التي اتبعت لمعالجة أو لإزالة تلك الأسباب مع افتراض أن أحد أسباب التلوث هو زيادة عدد المركبات، و عند جمع المعلومات عن تنفيذ ذلك البرنامج تبين أن هناك انخفاض في نسبة التلوث، مما يعني نجاح هذا البرنامج، و العكس صحيح.

لكن، قد يكون هناك اعتقاد بأن هذا الانخفاض قد لا يكون سببه المباشر البرامج التي اتبعتها الحكومة، بل قد يكون بسبب برامج التوعية التي قامت بها الجمعيات المدنية و الهيئات الأخرى (الصحافة، المساجد، المؤسسات التعليمية،...) مما يجعل عملية الربط بين المسببات و النتائج عملية مضللة غير واقعية.

المبحث الثالث: هيئات و المؤسسات الوطنية و الدولية للتقييم

تعمل الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم على صياغة البرامج و السياسات العمومية، ومن اجل تحقيق و إنجاح هذه البرامج و السياسات، قد اعتمدت على مجموعة من المؤسسات و الهيئات الرقابية، مهمتها أولى هي تقديم المساعدة و الدعم لإنجاحها، وكذلك تقديم مختلف القواعد والمناهج لإنجاح عملية تقييمها من خلال قياس مدى فاعليتها في حل المشاكل المطروحة و تحقيق المنفعة المراد الوصول إليها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم تلك المؤسسات الدولية و الوطنية وهي:

- مجلس المحاسبة الجزائري.

- البنك الدولي.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المطلب الأول: مجلس المحاسبة الجزائري

اعتبرت الجزائر عملية التقييم ذو أهمية كبيرة خاصة من الناحية الدستورية، التي تمثلت في مختلف التشريعات و القوانين التي تهدف إلى مراقبة و قياس السياسات العمومية، لهذا بدأت الجزائر بإنشاء مجموعة من المجالس و الهيئات، و الذي تمخض عليه مجلس المحاسبة الذي أنشئ بموجب دستور 1976 والذي نصب كالهيئة العليا للرقابة على أموال الدولة و الجماعات الإقليمية.

I. تعريف مجلس المحاسبة:

أنشئ مجلس المحاسبة بموجب القانون 80-05 المؤرخ في 1 مارس 1980، وهذا تطبيقا للمادة 190 من دستور 1976، وكرس تأسيسه كل من دستور 1989 و دستور 1996، وحسب المادة المعدلة من الدستور المؤرخ في 6 مارس 2016، تمتع مجلس المحاسبة بالاستقلالية و يكلف بمراقبة البعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية ، وكذلك تطوير من شفافية في تسيير الأموال العمومية، وكما يعد تقرير سنوي يرفعه إلى رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الأمة و رئيس مجلس الشعبي الوطني، كما يحدد القانون صلاحيات التي يتمتع بها مجلس الحاسبة مع ضبط لتنظيمه و عمله و علاقته مع الهياكل الرقابية الأخرى.

يتكون مجلس المحاسبة من ثماني 08 غرف ذات اختصاص وطني و تسع 09 غرف أخرى ذات إختصاص إقليمي، و يعقد مداولاته للفصل في القضايا المطروحة عليه في شكل تشكيلات مختلفة و يتوفر كذلك على نظارة عامة تتولى مهام النيابة العامة.[1]

الغرف ذات الاختصاص الوطني: يضم مجلس المحاسبة ثمانية 8 غرف وطنية، تختص كل واحدة بمراقبة وزارة أو مجموعة من الوزارات، تتولى هذه الغرف رقابة الحسابات والتسيير المالي للوزارات ورقابة الهيئات والمرافق العمومية مهما كان نوعها تابعة لوزارة ما أو تلك التي تتلقى الإعانات المسجلة في حسابها وكذا رقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية. ولقد حددت المادة 10 من المرسوم 95-377 مجالات تدخل الغرف ذات الإختصاص الوطني.

[1] - موساوي حليمة، دور مجلس المحاسبة في تقييم السياسات العامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر، المجلد الخامس-العدد الأول، 2018، ص ص 2-3 بتصرف.

الغرف ذات الاختصاص الإقليمي: تتولى الغرف ذات الاختصاص الإقليمي رقابة مالية الجماعات الإقليمية التابعة لمجال اختصاصها، كما يمكنها أن تراقب حسابات وتسيير الجماعات الإقليمية والهيئات والمؤسسات الخاضعة لرقابة مجلس المحاسبة التابعة لها، وبناءا على قرار رئيس مجلس المحاسبة بعد أخذ رأي لجنة البرامج والتقارير لهذه الغرف التسعة 9 أن تكلف بمساعدة الغرف ذات الاختصاص الوطني في تنفيذ عمليات الرقابة المسجلة في برنامج نشاطها و يراقب كل فرع من الغرفة الإقليمية الجماعات الإقليمية الداخلة ضمن اختصاصه، والمرافق والهيئات العمومية بشتى أنواعها، التابعة لهذه الجماعات أو التي تتلقى مساعدات مالية مسجلة باسمها وكذا المؤسسات العمومية المحلية. وتقام هذه الغرف في الولايات المحددة كما يلي: عنابة، قسنطينة، تيزي وزو، البليدة، الجزائر، وهران، تلمسان، ورقلة، بشار.[1]

II. مهام و صلاحيات مجلس المحاسبة:

تسند لمجلس المحاسبة مجموعة مختلفة من المهام كتدقيق في شروط الهيئات، الموارد، الأموال العامة التابعة لنطاق اختصاصه، كما يقوم بتقييم تسييرها و التأكد من مطابقتها للقوانين و اللوائح، كما انه يقوم بمحاربة جميع أنواع الغش، و الممارسات الغير الشرعية، و بصفة عامة يستعمل مجلس المحاسبة صلاحيته وفق مجالات اختصاصه نذكر منها:[2]

- مصالح الدولة و الجماعات الإقليمية، المؤسسات والمرافق و الهيئات العمومية التي تخضع لقواعد المحاسبة العمومية.
- المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري، أو الهيئات العمومية التي تندرج أموالها و مواردها ضمن الطابع العمومي.
- الشركات و المؤسسات و الهيئات مهما كان وضعها القانوني، والتي يكون مساهم في رأسمالها بنسبة كبيرة الدولة أو الجماعات الإقليمية.
- الهيئات التي تقوم بتسيير النظم الإجبارية للتامين و حماية الاجتماعيين.
- نتائج استعمال المساعدات المالية الممنوحة من طرف الدولة أو الجماعات الإقليمية أو كل هيئة أخرى.

III. إجراءات مجلس المحاسبة:

يحق لمجلس المحاسبة في إطار اختصاصه أن يصدر توصيات و يقدم اقتراحات، من اجل تحسين مردود المصالح و الهيئات الخاضعة للرقابة، كما يطلع السلطات المعنية بالنقائص و التجاوزات المسجلة أثناء قيامه بعملية المراقبة من اجل اتخاذ مختلف الإجراءات و التصحيحات اللازمة، ويحق له كذلك أن يتدخل بصفته هيئة استشارية بطلب من السلطات العمومية في بعض القضايا ذات الأهمية الوطنية، من خلال تقديم تقرير يبين فيه مختلف الملاحظات و التوصيات، وفي هذا المجال نجد أن المشرع الجزائري الزم الحكومة بعرض مشاريعها على الهيئة التشريعية مرفقة بتقرير المطابقة الذي يعده مجلس المحاسبة.

[1] - برابح خديجة و شبشب غنية، دور مجلس المحاسبة في الرقابة على الأموال العمومية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015-2016، ص ص 12-14 بتصرف.

[2] - موساوي حليمة، المرجع سبق ذكره، ص ص 8-9 بتصرف.

IV. نتائج العمليات الرقابية لمجلس المحاسبة:

يحقق مجلس المحاسبة من خلال عملية المراقبة نوعين من النتائج:

نتائج قضائية: تتمثل في:[1]

❖ **تقديم حسابات المحاسبين العموميين و الآمرين بالصرف:**

يصدر مجلس المحاسبة غرامات ضد المحاسبين العموميين و الآمرين بالصرف، لتأخر إيداع الحسابات بسبب عدم إرسالهم مستندات الثبوتية، مع تطبيق إكراهات مالية إذ انقضت الآجال المحددة لإيداع حساباتهم لدى مجلس المحاسبة.

❖ **تصفية حسابات المحاسبين العموميين:**

يصدر مجلس المحاسبة قرار نهائي عندما لا تسجل أي مخالفة، وبقرار يتضمن أوامر و/أو تحفظات في الحالات الأخرى، ثم يتبع بقرار استحقاق نهائي.

❖ **رقابة نوعية التسيير:**

يحق لمجلس المحاسبة إرسال تقرير مفصل إلى النائب العام المختص إقليميا، بغرض المتابعة القضائية، في حالة ما لاحظ وجود مخالفة، مع إطلاعه لوزير العدل.

❖ **الانضباط في مجال تسيير الميزانية المالية:**

يصدر مجلس المحاسبة غرامة مالية في حالة إثباته لمخالفة تلحق ضررا بالخزينة العمومية، وذلك ضد مرتكب الخطأ من طرف المؤسسات أو الهيئات أو المسؤولين العموميين.

❖ **الطعن في قرارات المجلس:**

تجتمع غرف مجلس المحاسبة من اجل النظر في الطعون التي تقدمها النظارة العامة، أو السلطات الوصية أو المتقاضين المعنيين، الذين يعارضون القرارات التي تصدر من طرف غرف مجلس المحاسبة.

نتائج الإدارية: تتمثل في:

❖ **مذكرة التقييم:**

هي عبارة عن مذكرة يدون فيها مجلس المحاسبة تقييماته النهائية الناتجة عن المراقبة، التي يبين فيها التوصيات و الاقتراحات التي من شانها تحسين مردودية و فعالية تسيير المصالح المعنية، بحيث ترسل إلى السلطات المعنية و كذلك إلى الوزراء.

[1] - موساوي حليمة، المرجع سبق ذكره، ص ص 10-12 بتصرف

❖ **الإجراء المستعجل:**

وهو عبارة عن رسالة بوجود خلل أو خطر على المال العام، والتي من خلالها يمكن لسلطات الوصية أو المؤهلة الإطلاع عليها.

❖ **المذكرة المبدئية:**

بموجبها يقوم رئيس مجلس المحاسبة بإطلاع السلطات المعنية بالنقائص المسجلة، المتعلقة بشروط استعمال و تسيير و تقدير مراقبة أموال الهيئات، والمصالح العمومية الخاضعة لرقابته.

❖ **التقرير السنوي:**

يقوم مجلس المحاسبة بإعداد تقرير سنوي يوضح فيه أهم المعاينات و الملاحظات و النتائج التقييمية، و مختلف التوصيات و الاقتراحات، ليتم إرساله فيما بعد إلى رئيس الجمهورية لينشر جزء منه أو كله في الجريدة الرسمية، مع إرسال نسخة إلى الهيئة التشريعية.

❖ **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية:**

يعد مجلس المحاسبة مشروع تقرير تقييمي، حول المشروع التمهيدي لقانتون ضبط الميزانية المنجز من طرف الحكومة، ويرسله فيما بعد إلى الهيئة التشريعية.

V. تقييم مجلس المحاسبة في تقييمه للسياسات و البرامج العمومية:

أنشئ مجلس المحاسبة أساسا من اجل مراقبة مدى استعمال الصارم و الفعال للأموال والموارد العمومية، والوسائل العامة، ولكن بالنظر إلى القوانين المنظمة له ومقارنتها بالواقع، نلاحظ مجموعة من التبيانات أهمها:[1]

- عدم الاكتراث بالتقارير الرقابية التي يعدها.
- عدم وجود الجزاء المناسب.
- فقدان أعضائه للاستقلالية سواء من الناحية الوظيفية أو من الناحية العضوية.
- عدم وجود ضمانات قانونية ومادية تمكن قضاة مجلس المحاسبة من تأدية وظائفهم على الوجه المطلوب.
- عدم نشر تقارير مجلس المحاسبة بصورة علنية سواء في الجريدة الرسمية أو عبر وسائل الإعلام.

[1] - موساوي حليمة، المرجع سبق ذكره، ص 13 بتصرف

المطلب الثاني: البنك الدولي

مع حلول سنة 1944 عقد مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف صياغة نظام نقدي دولي جديد، و من أهم ما توصل إليه في هذا المؤتمر إنشاء البنك الدولي، بحيث أنشئ كأحد أهم مصادر تمويل البلدان والدول الفقيرة و النامية عن طريق القروض الممنوحة منه، وليس هذا فقط بل كهيئة دولية لتقييم سياسات هاته البلدان.

I. البنك الدولي تعريفه و نشأته:

البنك الدولي هو هيئة أو مؤسسة إقتصادية مالية دولية كبرى، التي جاءت بالسهر على تطبيق مختلف السياسات الاقتصادية، التي من شانها تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وتنحصر مهامه بصفة عامة في تحقيق سياسات التنمية، الاستثمارات، سياسات الإصلاح الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد سواء في القطاع الخاص أو العام، مع جدارته الائتمانية في كونه يعتمد على تمويله بالاقتراض من أسواق المال، و قد أنشئ بموجب اتفاق بريتون وودز في 01 جويلية 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية، بحضور 44 دولة، ومقره بواشنطن، بلغ عدد أعضائه من الدول 189 دولة، و يشترط للعضوية في هذا البنك أن تكون الدولة عضوا في صندوق النقد الدولي. كما يتكون الهيكل التنظيمي للبنك الدولي من:[1]

❖ **مجلس المحافظين:**

تقوم كل دولة بتعيين محافظ ونائب له لمدة 5 سنوات، ليمثلها في اجتماعات مجلس المحافظين الذي ينعقد كل سنة.

❖ **المدراء التنفيذيين:**

يوكل إلى هذا المجلس مسؤولية تسيير العمليات العامة للبنك الدولي، بحيث يضم هذا المجلس 24 مديرا يعين 5 منهم من قبل الأعضاء الخمسة التي تملك اكبر عدد من أسهم رأسمال، أما الباقي بالانتخاب وللعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اكبر المساهمين، يليها كل من اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، وفرنسا كما أن هذا المجلس يجتمع مرتين كل أسبوع للإشراف على عمل البنك، ونشير أن رئيس البنك جرت العادة أن يكون من المساهمين الكبار(غالبا من الولايات المتحدة الأمريكية) ينتخب لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين.

❖ **الموظفين:**

يتواجد به حوالي 9300 موظف، من خبراء اقتصاديين، علماء بيئة، محللين وغيرهم، الذين ينتمون ل189 دولة.

[1] - عبيدات ياسين و بيوض محمد العيد، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، الجزائر، 2014، ص 208 بتصرف

II. أهداف البنك الدولي:

يهدف البنك الدولي إلى تعزيز التنمية و جعل العالم خال من الفقر، و من أهدافه أيضا نذكر:[1]

- العمل على التنمية و تشجيع التجارة و الاستثمارات الدولية، و تحقيق الاستقرار في ميزان مدفوعات دول الأعضاء.
- تشجيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية الخاصة، من خلال حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري.
- منح قروض يكون حسب الأولوية للمشروعات و الأكثر نفعا.
- تقديم المساعدات الفنية من اجل إعداد و تنفيذ الخطط الاستثمارية و الإنمائية، بالاعتماد على معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.
- العمل على علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان مدفوعات للدول النامية.

III. دور البنك الدولي في تقييم السياسات و البرامج العمومية:

لا ينحصر دور البنك الدولي فقط في تقديم المساعدات والقروض للبلدان النامية والفقيرة، وإنما يؤدي كذلك وظيفة التقييم للبرامج والسياسات العمومية للبلدان الخاصة، بحيث تشرف على هاته المهمة لجنة تسمى مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي، حيث تستند عملية التقييم على أربعة محاور أساسية وهي المساءلة، التعلم، الاستقلالية والشراكة، كما يمنح رئيس البنك الدولي لرئيس هاته المجموعة سلطة اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالموارد البشرية، كما يفوض له إصدار كافة التقارير التقييمية بدون التماس الموافقة من أي مسؤول خارج مجموعة التقييم.

وتستند مجموعة التقييم المستقلة في قياسها للتقييم على توفر ثلاثة معايير وهي: الملائمة، الفعالية والكفاءة المستخدمة في قياس أداء البرنامج أو سياسة العمومية، كما أنها تدرس الأثر الناجم على تطبيق البرنامج على متغيرات البلد، إذ انه لا تقدم المساعدات المالية (القروض) إلا بعد دراسة الجدوى الاقتصادية، مع تحليل لقدرة تسديد القروض المقدمة في الآجال المحددة، بالإضافة إلى ما سبق فان مجموعة التقييم المستقلة تركز في عملية التقييم على اقتفاء الأدلة(الإستنتاجات و النتائج المتوصل إليها)، بحيث تكون مرتبطة ارتباطا متسقا بالتحليل مع توثيقها في تقارير التقييم.

فعلى سبيل المثال يحلل البنك الدولي اثر برنامج محاربة الفقر على حياة الفقراء في البلد المعني، سواء كانت النتائج الايجابية أو السلبية، مباشرة أو غير مباشرة، مقصودة أو غير مقصودة، وذلك باستخدام أساليب القياس الكمية والنوعية المناسبة للموارد والمعلومات المتوفرة.[2]

IV. تقييم البنك الدولي:

يخضع البنك الدولي كأي مؤسسة أخرى إلى المساءلة أمام البلدان المساهمة و العالم، بالاعتماد على مجموعة من الآليات لتقديم الملاحظات التقييمية و المساءلة،أما فيما يخص تقييم البنك للبرامج و السياسات العمومية المدعومة من طرفه، فرغم الملاحظات و التقييمات التي يقدمها البنك الدولي، إلا انه يعاب عليه عدم أخذه بعين الاعتبار العناصر التالية أثناء عملية التقييم:

[1] - عبيدات ياسين و بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص209 بتصرف.
[2] - نفس المرجع، ص ص 216-217 بتصرف

- لا يستخدم الأساليب المختلطة(الكمية والنوعية) في آن واحد.
- استخدام التقييم المسبق للبعض الاقتصاديات الفقيرة و النامية للحصول على مساعدات.
- وجود صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة و ذات مصداقية في بعض الدول الفقيرة.
- تقديم قروض كبيرة للدول الفقيرة، التي لا تستطيع لا تسديد هاته القروض أو نهوض باقتصاديتها بالمقارنة مع تطور الهائل للعالم، وتصبح في مديونية خارجية وفي نفس الوقت تتراجع معدلات نموها الاقتصادي عوض ارتفاعها.

المطلب الثالث: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يحتل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير التنمية الاقتصادية، مكانة رائدة و مهمة في مساعدة الدول النامية، وذلك من خلال مختلف الحوارات و التقارير التي يعدها و البرامج التي يقترحها.

I. نبذة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

يعد هذا البرنامج بمثابة شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، والتي ترمز لها بـ (U.N.D.P) وهو اختصار لـ **United Nations Developement Programme**.

تأسس هذا البرنامج في 01 جانفي 1966، جراء دمج لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية الممتد EPTA، مع برنامج الممم المتحدة لدعم الخاص ليكتمل هذا الاتحاد سنة 1971، مقره بنيويورك و يعمل ضمن هذا البرنامج 177 دولة.[1]

II. أهدافه:

يؤدي هذا البرنامج دورا مهما في تقديم المساعدات خاصة للدول الفقيرة أو الأقل نموا، ومن أهدافه أيضا نذكر:[2]

- مساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة.
- التركيز على محاربة الفقر و العمل على تحقيق الشفافية و النزاهة في إدارة أعمال المؤسسات.
- العمل على إعداد تقارير للتنمية البشرية من خلال تنشيط الحوار والعمل في مجال التنمية.
- تحضير تقارير للأهداف الإنمائية، بإشراك جميع الأطراف المعنية، ووضع الإطار الزمني للمتابعة ومراقبة سير العمل.

III. منهجية التقييم حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

التقييم حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو إجراء عملية تقويمية و تقديرية، غير متحيزة لبرنامج ما أو مشروع، يتكفل بهذه المهمة ما يسمى (بمكتب التقييم المستقل لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

ويرتكز التقييم حسب هذا البرنامج على ثلاث خطوات مهمة و أساسية:

الخطوة الأولى: التعبئة و التصميم

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي2002، أيقونات للخدمات المطبعية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003، ص ص 75-76 بتصرف.
[2] - نفس المرجع، ص ص 80-81 بتصرف.

عند قيام بعملية التقييم يجب معرفة من هو فريق التقييم، بالإجابة على التساؤلات التالية:من هم أعضاء فريق التقييم؟، ومن سيشارك في التقييم؟، وكيف و أين سيتم التقييم؟.

فمن الطبيعي أن اختيار أشخاص للفريق التقييم أن يكونون على دراية بالسياق و المحتوى، كما ا ناشراك أصحاب المصلحة (المستفيدين) يساعد على تصميم واضح لنجاح هذا التقييم.و ذلك يكون بالإجابة على هاته التساؤلات التالية:

- هل نقوم بالأشياء السليمة؟، هذا السؤال يحدد ويوضح الأولوية للبرنامج أو السياسة المنفذة.
- هل نقوم بالأشياء على نحو السليم؟، أي نتساءل عن الكفاءة، الاتساق و الشمول.
- هل نحقق نتائج؟، نتساءل على الفعالية في تحقيق النتائج.
- هل تحقق السياسة أو البرنامج المنفذ أثارا و تبقى سارية بصفة مستديمة؟.

الخطوة الثانية: إجراءات التقييم

في هذه الخطوة فريق التقييم يقوم بإنشاء رزنامة العمل، من خلالها يوضح من خلالها ماذا يقيم؟ ومتى يقيم؟، ليباشر بعدها بجمع المعلومات والبيانات حول البرامج والسياسات المنجزة أو المتوقع انجازها، بالاعتماد على الأساليب الكمية والنوعية، ليتم بعد ذلك حساب مختلف معايير والمؤشرات(المخرجات) التقييم للنتائج القابلة للقياس.

الخطوة الثالثة: تلخيص و تفسير النتائج

وتعتبر هاته الخطوة الأخيرة، بحيث يتم مقارنة النتائج المنجزة مع النتائج المرجوة أو المسطرة، وذلك بتحديد الانحرافات بينهما ومن ثم اتخاذ القرار المناسب، قصد تصحيح الانحرافات أو التوقف عن التنفيذ أو استبدالها، وتسجيل كل تلك الانحرافات النهائية أو الابتدائية في تقارير و بعض التوصيات، وترسل إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة.[1]

IV. تقييم انجازات مكتب التقييم لدى هيئة الأمم المتحدة:

رغم كل مزايا و توصيات إلا انه وظيفة التقييم لدى الأمم المتحدة تنطوي على الكثير من العيوب أهمها:[2]

- مبدأ الاستقلالية، لا يمكن ضمان ذلك بشكل متواصل لكل من رئيس و مكتب التقييم.
- نقص الخبرة لدى رئيس مكتب التقييم في بعض الحالات، ولهذا يجب عليه أن يطور من مهارته الإدارية والقيادية وان يمتلك مؤهلات وخبرة واسعة في التقييم.
- نقص عدد التقارير وتوصيات من مكتب التقييم، التي تنصب حول استراتيجيات و أولويات إعادة تقييم سياسات وظيفة التقييم.
- نقص الموارد وارتفاع التكاليف خاصة في ظل زيادة طلبات التقييم.
- إشراك أصحاب المصلحة(المستفيدين) الذي يعيق إلى حد ما استقلالية و نزاهة نتائج التقييم.

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية الألفية، شركة تنمية الاتصالات وشركة غروندي و نورثدج، واشنطن، 2005، ص ص 101-103 بتصرف.

[2] - نفس المرجع، ص ص 115-116 بتصرف.

خلاصة الفصل:

لا يمكن لأي برنامج تنموي أن يكتب له النجاح في تحقيق أهدافه المطلوبة بمجرد التخطيط له، و من ثم القيام بالتنفيذ، ما لم تقارن إجراءات التنفيذ و أساليبها بالمعايير التي تتضمنها الخطة الموضوعة له في ضوء بيئته الداخلية و الخارجية، التي تتسم بالتغير المستمر و عدم الاستقرار خلال مدة التنفيذ، مما يتطلب إعادة النظر بالخطة، و إجراءات تنفيذه بشكل مستمر للوقوف على أسباب التغييرات و معرفة آثاره الحالية و المستقبلية على البرامج أو المشاريع قيد التنفيذ، لاتخاذ التدابير اللازمة عند ابتعاد المنفذ عن المخطط لأي سبب كان، و محاولة إرجاع الإجراءات التنفيذية إلى مسارها الصحيح، أو تعديل الخطة إن لزم الأمر في بعض الأحيان.

إن معرفة الآثار المترتبة على تنفيذ على هاته البرامج يستلزم القيام بتقييم هذه البرامج قبل و أثناء و بعد التنفيذ، من أجل تهيئة المستلزمات المادية و البشرية و المالية و التقنية و المعلوماتية اللازمة قبل البدء بعملية التنفيذ من جهة، و متابعة توفير هذه المستلزمات و إتاحتها للقائمين بالتنفيذ بالكم و النوع و التوقيت المحدد، و معالجة الانحرافات التي قد تظهر أثناء التنفيذ بسبب تغير العوامل و الظروف البيئية و التكنولوجية بشكل يغاير التوقعات في مرحلة التخطيط السابقة من جهة أخرى، ثم يلي ذلك القيام بعملية التقييم النهائي لنتائج البرنامج و آثاره المباشرة و غير المباشرة، و المطالب التي قام بتلبيتها، و المشاكل التي ساهم في معالجتها، وصولا لتحقيق رضا المجتمع أو الجمهور المستهدف.

إن تقييم البرامج أو المشاريع ما هو إلا الحلقة الأخيرة في سلسلة حلقات أو مراحل الإنجاز بدء بالتفكير أو الفكرة المستوحاة من المطالب العامة أو المشاكل التي يعاني منها المجتمع بشكل عام أو شريحة أو فئة منه بشكل خاص، ثم القيام بوضع الخطط و الأعداد و التهيئة ثم التنفيذ.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية تقييمية لبرامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية تقييمية لبرامج النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

تمهيد الفصل:

تعد البرامج التنموية والإصلاحية من بين الاستراتيجيات التنموية التي يمكن لأي دولة الاعتماد عليها في اقتصادها، من خلال تخصيص مبالغ تقدر وفقا للقدرة المالية للدولة لتخطيط وتنفيذ مجموعة من البرامج التي تقوم على دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها إلى الأمام، تعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت على هذه البرامج، خصوصا بعد تحسن الحالة الأمنية للجزائر بعد سنوات التسعينات، واستفادة الجزائر من المداخيل النفطية المرتفعة بعد ارتفاع أسعاره، مما منحها حالة مالية جيدة قامت باستثمارها من خلال مجموعة من المخططات التنموية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى تلك البرامج والمخططات التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2019 وذلك عبر 3 مباحث برنامج الدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي (2005-2009)، البرنامج الخماسي(2010-2014) و برنامج النمو الجديد (2015-2019).

المبحث الأول: برنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي (2001-2009)

في بداية الألفية الجديدة، كانت الجزائر على وشك تجهيز البرامج التي ستعتمدها لبناء اقتصاد قوي و تحريك عجلة تنمية عبره، فلهذا ومع بداية السنة الميلادية 2001 كانت قد جهزت البرنامج الاقتصادي (برنامج دعم النمو الاقتصادي).

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم نقاط التي أنشئ لأجلها، و أيضا سنتطرق للبرنامج الموالي و هو التكميلي له.

المطلب الأول: محتوى و مضمون البرنامج

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى برنامجين: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي له.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في شهر أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ القيمة الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياسياً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها مع بداية تحسن وضعية هذه الأخيرة قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.[1]

وقد وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاج الفلاحي تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذا العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية .

ويضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي، يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى لكل صندوق التنمية لمناطق الجنوب.[2]

ارتكزت المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على خمس قطاعات ممثلة في الجدول الموالي:

[1] - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص147.
[2] - حمزة سيلام و فاتح ولد ربو، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر2000-2014، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج ، البويرة، ص83.

الجدول(01-03): التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

(الوحدة مليار دج)

	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع بالنسبة المئوية
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1%
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100%

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية للسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الجزائر، 2013، ص64.

أهم ملاحظات الجدول:

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12.4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر.
- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

I. الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية :[1]

لقد تم تخصيص مبلغ 210.5 مليار دج على برامج التجهيز والتهيئة الإقليمية شمل ثلاثة جوانب هي : التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات.

أ ـ التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، تم تقدير هذا البرنامج بـ 142.9 مليار دج، تتوزع على الشكل التالي:

- البنى التحتية للموارد المائية : 31.3 مليار دج.
- البنى التحتية للسكك الحديدية :54.6 مليار دج.
- الأشغال العمومية : 45.3 مليار دج.

الإضافة إلى تأمين الموانئ والمطارات والطرقات، حيث يهدف هذا البرنامج على تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـ 1.7 مليار دج. أما مجال الاتصالات فقد ضم مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله بكلفة تقدر بـ 10 ملايير دج.

ب ـ إحياء الفضاءات الريفية بالجبال والهضاب العليا والواحات :

هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، و إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية و سمح هذا البرنامج بتحسن ملحوظ في حياة السكان المعنيين، وخلق مناصب الشغل.

ويتوزع هذا البرنامج كالآتي :

- المحيط: 6.1 مليار دج
- الطاقة: 16.8 مليار دج
- الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة): 9.1 مليار دج
- السكن: 35.6 مليار دج

II. التنمية المحلية والبشرية:[2]

إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، دفع الدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى، كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط أي ما يعادل 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع:

[1] - عبو عمر و عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص ص5-6.

[2] - بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص ص198-200.

أ - برنامج التنمية المحلية: خصص له ما يقارب 97مليار دج ويهدف إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، في سبيل تحسين الإطار المعيشي للأفراد ويتجلى هذا البرنامج من خلال إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة العمومية.

ب - برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى التكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، ويتوقع من خلال البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

الجدول(02-03) : توزيع الإعتمادات المخصصة لقطاع الشغل و الحماية الاجتماعية (الوحدة مليار دج)

	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالشغل والقرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2.36	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع	3.5	6.0	4.5	3.0	17.5

Source: www.eg.gow.dz/psre/bilan-psre.htm le 18/06/2020.17:30

ج - برنامج تنمية الموارد البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع، وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية و الثقافية، يتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل موزعة على عدة قطاعات شملها البرنامج كالتربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة والسكان، الشباب والرياضية...

III. دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري:[1]

وهو ما يدخل ضمن برنامج دعم النشاطات الإنتاجية، و ضم كل من قطاعي الفلاحة والصيد البحري.

أ - قطاع الفلاحة: قدرت تكلفة البرنامج بـ 65 مليار دج، ويندرج ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ويتمحور حول البرامج المرتبطة ب :

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترق ة الصادرات من المنتجات الفلاحية
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.

[1] - عبو عمر، عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 03-04 .

- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.
- مكافحة الفقر و التهميش لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

الجدول(03-03) : تطور بعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2001-2004 (الوحدة: مليون قنطار)

	2001	2002	2003	2004	المتوسط
الحبوب	26.57	19.51	42.30	40.31	32.27
البطاطا	9.67	13.37	18.80	20	15.46
البقول الجافة	0.38	0.43	0.60	0.58	0.50
الخضر الطازجة	23.95	25.04	26.41	36	27.86
الزيتون	2	1.92	1.68	4.69	2.57

المصدر: آمال حنفاوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص8.

ب ـ قطاع الصيد البحري و الموارد المائية: بالرغم من طاقته فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائر يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم تستغل جيدا ويتضمن البرنامج في أول وهلة البناء، تصليح وصيانة البحرية... الخ، ومن ثم التكييف، التقييم، التبريد والنقل...الخ للأنشطة الإنتاجية. قدر المبلغ الإجمالي لتمويل البرنامج ب 9.5 مليار دج، كما أن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة، و يتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ :

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري FNAPAA الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي CNMA الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- إدخال لإجراءات الجبائية، شبه الجبائية، الجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.

IV. دعم الإصلاحات:[1]

إن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج والمنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة. وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية والمالية، وضع نماذج تنبؤات طويلة الأمد، تهيئة المناطق الصناعية. وقدرت مخصصات البرنامج بحوالي 45 مليار دج .

[1] - بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص201 .

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 7 أفريل 2005 متعلق بالفترة (2005-2009) في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة (2001-2004) وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في محاور رئيسية ممثلة في الجدول التالي:

الجدول(04-03): توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي2005-2009

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديات	203.9	4.9
تطوير تكنولوجيا جديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	%100

Source: http://www.Premier–minister.dz le 28/08/2020.15:00

التحليل:

1) تحسين ظروف معيشة السكان:

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.4% من مجموع المبالغ المرصودة، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية.

ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر منها لقطاع السكن حيث قرر إنشاء حوالي 1010000 مسكن، و يليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس. بالإضافة إلى مشاريع التنمية المحلية في ما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم أتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 213000 مقعدا بيداغوجيا و26 مطعما جامعيا قصد توفير أفضل ظروف للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

2) تطوير المنشآت الأساسية:

مثل هذا الجانب حوالي 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو عكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج. و إشتمل هذا الجزء على العديد من القطاعات كان في صدارتها قطاع النقل حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء مشروع مترو الجزائر و03

مطارات جديدة وانجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات النقل الحضري على مستوى عدد من الولايات، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع الأشغال العمومية حيث يتضمن إنشاء و إعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية، وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وانجاز 145 منشاة فنية ، أما قطاع الماء فيتضمن إنجاز 8 سدود و إعادة تأهيل وانجاز 31 محطة تصفية .

3) دعم التنمية الاقتصادية:

قدرت المبالغ المخصصة برنامج دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 337.2 مليار دج وهو ما مثل نسبة 8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج، وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي أخذ حوالي 90% من هذا المبلغ. ويعود هذا التركيز إلى مشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي و إستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من 2000 كما تضمن البرنامج اهتماما بالقطاعات التي تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية :الصناعة، السياحة، الصيد البحري، الاستثمار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

4) تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

والهدف منها تحسين الخدمة العمومة وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات. وقد خصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج ما قارب 4.8% مجموع المبلغ المخصص ببرنامج. وقد استهدفت عدة مجالات منها:

- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: بهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و رقمنة 61 محطة أرضية.
- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين. كما يتضمن إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.
- تطوير قطاع الداخلية من خلال تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.
- التجارة: بهدف تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية و وضعت مجموعة من الأهداف منها إنجاز مخابر مراقبة النوعية، و اقتناء تجهيزات لمراقبتها، و إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.
- المالية: حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب.

5) برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال:

خصص لبرنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال من مجموع المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي أي ما نسبته 1.1% أي حوالي 50مليار دج.[1]

[1] - باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3 ،2010-2011، ص ص61-69 بتصرف.

المطلب الثاني: خصائص و أهداف البرنامج

ومن أهداف وخصائص هذا البرنامج نجد:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

I. الأهداف المسطرة:

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموع من الأهداف تتمثل في:

الأهداف النوعية: تتمثل في:[1]

- تحسين مستوى المعيشة للمواطن من خلال توفير مناصب العمل و التقليل من البطالة.
- تطوير المنشآت الصحية و المرافق الجوارية .
- إصلاح و توسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب و تطويرها.
- تطوير و تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية الغذائية و هذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

الأهداف العملية: تتمثل في:[2]

- دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة، الصيد والموارد المائية من خلال العمل على استغلال الموارد المائية المتاحة على طول الساحل الجزائري.
- ركز البرنامج على توفير متطلبات التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسة من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210.5 مليار دينار موزعة على تهيئة تجهيزات الهيكلية للعمران، و إعادة إحياء فضاءات الريفية في الجبال و الهضاب العليا.
- كما اهتم البرنامج بالمنشات القاعدية، والعمل على تقوية الخدمات العالمية و تحسين ظروف المعيشة وتنمية الموارد البشرية.

[1] - عمار عماري و وليد محمادي، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1،الجزائر، يومي 11-12مارس2013، ص ص 6-7.

[2] - سامية بزازي و خير الدين معطى الله، البرامج التنموية و أثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001-2004، الملتقى الدولي حول: تقييم أثر لبرنامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف 1، الجزائر، أيام 11-12مارس2013، ص 4.

II. الخصائص:[1]

تتمثل خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- تم تكييف البرامج وفقا للظرف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر ، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل الشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001.
- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية بهدف الحصول على نتائج ايجابية و منها عصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية و تهيئة المناطق الصناعية.....الخ.
- إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسة تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي، و قطاع الطاقة و القطاع الاقتصادي .....الخ.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

ومن أهداف وخصائص هذا البرنامج نجد:

I. الأهداف المسطرة:

تمثلت أهم الأهداف في:[2]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: وذلك راجع إلى الدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي. إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادية الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.
- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال فترة البرنامج.
- إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة ، توفير مليوني منصب شغل.

[1] - مبارك بوعشة، نفس المرجع، ص4.

[2] - أنيسة عثماني و لامية بوحصان، نفس المرجع، ص9.

- إنشاء 150000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني، توفير مليون ل3 مليون يومياً من المياه الشروب عن طريق التحلية يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.

II. الخصائص: [1]

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 8 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه ما يلي:

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 373 مليار دج.
- برنامجا تكميليا خاص لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج.
- برنامجا تكميليا من 270000 سكنا موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج.
- 200 مليار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادة العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات.

[1] - مبارك بوعشة ، مرجع سبق ذكره،ص 14

المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج

بعد تحليلنا لكل البرامج لنمو الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر، تحصلنا على النتائج المحصلة لكل برنامج على حدة.

أولا: تقييم نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن تقييمنا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض نسبة البطالة وكبح ظاهرة التضخم.

1. الأثر على النمو الاقتصادي:[1]

وبما أن العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي واستدامته يعتبر الهدف الأساسي للبرنامج وعلى العموم فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح لنا هذه النتائج:

الجدول(05-03): قيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	2,1	4.7	6.9	5.2
(عجز/فائض) الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي	-0.6	-0.1	-3.53	6.9
(عجز/فائض) الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	11.7	12.9	13.08	13.1
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظهر بمقادير موجبة خلال سنوات تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مع أن هناك تذبذب في هذه المعدلات بالإضافة إلى أنها معدلات جيدة بالمقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انعكست إيجابا على المستوى المعيشي للمواطن.

[1] - بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، ص ص 20-21، بتصرف.

- عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل هو الآخر عجزا خلال الفترة محل الدراسة ليتم تحقيق فائض معتبر سنة 2004 ويرجع هذا الفائض أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار ميزانية الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية.
- إن التذبذب المسجل فيما يخص معدل التضخم جاء نتيجة انخفاض قيمة الدينار من جهة، والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعمة من طرف الدولة ومن جهة أخرى، سياسة التحكم في الأجور.
- التراجع المستمر للبطالة خلال هذه السنوات،حيث تراجعت إلى حوالي النصف من سنة 2001 إلى سنة 2004 ويمكن رد هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الذي شجع الاستثمار الأجنبي والوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية و التجارية.

ويتضح مما سبق أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فقد تم التحكم في معدلات التضخم و البطالة، كما أن ميزان المدفوعات و الميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، و تم تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

2. كبح ظاهرة التضخم:

من خلال النتائج الخاصة بمعدلات التضخم للفترة (2001-2004) نلاحظ إنخفاض في معدل التضخم في سنة 2002 حيث سجل أقل نسبة بلغت 1,4% مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 4.2% ليعرف بعد ذلك ارتفاع يصل إلى 3.6% سنة 2004 وهذا بسبب الضغط المتصاعد على مستوى الأسعار وتزايد استعمال قدرات الإنتاج الداخلية وعلى العكس من ذلك فإن تكلفة الإستيراد ارتفعت بسبب انخفاض معدل الصرف، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع نسبة التضخم.

3. الأثر على التشغيل:

نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، حيث كانت النتائج الفعلية التي أفرزها البرنامج، من خلال التقارير المتعلقة بهذا الشأن وأهمها التقرير الخاص بالدورة العادية العامة السادسة والعشرين للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) الخاصة بالسداسي الثاني من سنة 2004 فإن الإحصائيات التي أوردتها والمقدمة من طرف مندوب الإنعاش الاقتصادي، فيما يخص عدد مناصب الشغل قد فاقت التوقعات وهي ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول(06-03): حجم مناصب شغل المحققة (2001-2004)

مناصب الشغل	عدد المناصب	النسبة المئوية
مناصب المؤقتة	296292	%38.2
مناصب الدائمة	479340	%61.8
مجموع المناصب	775632	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004، ص113.

الشكل(**03-01**): عدد مناصب الشغل المحققة (2001-2004)

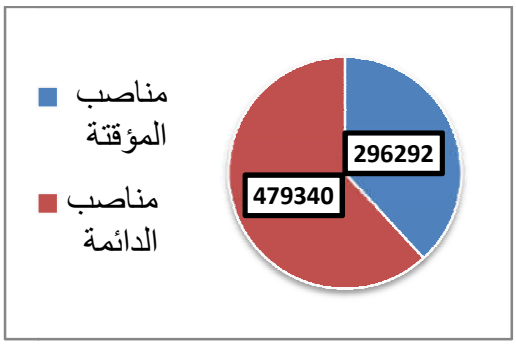

المصدر: من إعداد الباحثين و باستخدام معطيات الجدول

أهم الملاحظات التي يمكن إعطاؤها على هذه النتائج هي:

- لقد فاقت مناصب الشغل المحققة ما كان متوقعا بـ: 15682 منصب.
- إستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 30 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس، مع تسجيل نسبة نمو وصلت إلى 6.8% في سنة 2003.
- تراجع البطالة من نسبة 29% إلى 24%.
- إنخفاض الديون الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.
- تقليص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

وبالتالي يمكن القول أنه من خلال التحسن الذي سجلته معظم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمتمثل أساسا في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة والفقر واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، تبين أن هذا البرنامج قد ساهم إلى حد بعيد في استعادة هذه التوازنات، غير أن هذا جاء نتيجة الاعتماد على بعض القطاعات والتي يرتبط مستوى أداؤها بعوامل خارجية وظرفية كقطاع المحروقات و قطاع البناء والأشغال العمومية، ولم تسجل مشاركة القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة وهذا بالنظر للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

ثانيا: تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009

ويمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاصة بمختلف القطاعات على النحو التالي:[1]

السكن: ويعتبر هذا القطاع جد حساس لما له من أهمية كبرى في تحسين ظروف المواطن، حيث بلغت مجموع السكنات المنجزة خلال فترة البرنامج 1045269 سكن موزعة على مختلف الصيغ (العمومي الإيجاري، الإجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي)، وبذلك عرفت الجزائر من خلال تطبيق هذا البرنامج قفزة نوعية من ناحية السكن.

التربية الوطنية: هذا القطاع لا يقل أهمية عن مختلف القطاعات الأخرى، فقد تم انجاز 6058 مؤسسة منها: 379 ثانوية،1013 إكمالية، 1800 ابتدائية، 358 داخلية، 2508 مطاعم مدرسية و نصف الداخلية، مع العلم أن هذا الإنجاز مضاف إليه المشاريع التي كانت قيد الإنجاز و تدخل ضمن البرنامج السابق، لكن تمويلها من خلال إعادة التقييم الخاصة برخص البرنامج تدخل ضمن هذا البرنامج، وبالتالي يمكن القول أن هذا القطاع أيضا من خلال المشاريع الخاصة به و المنجزة، عرف تطورا ملحوظا في هذه الفترة و خاصة البنية المؤسساتية و تقريب المؤسسات التربوية للمتمدرسين خاصة أصحاب المناطق المعزولة لتحسين ظروف التمدرس.

التكوين المهني: تم انجاز 388 مركز تابع لهذا القطاع منها 11 معهد للتكوين المهني، 103 مراكز للتكوين، 116 ملحقات، وبالتالي يمكن القول في هذا الشأن أن هذا القطاع له دور كبير في تكوين اليد العاملة المؤهلة في جميع الميادين، والتي تساهم في إنعاش مختلف القطاعات و خاصة الصناعة و الفلاحة.

التعليم العالي: تم انجاز 351020 مقعد بيداغوجيا ، بالإضافة إلى 202814 سرير و 149 مطعم جامعي، وهذا من خلال السياسة المتبعة من طرف الدولة من أجل تقريب الجامعة حيث في هذا الشأن تم إنشاء مراكز جامعية في مختلف الولايات حتى ينقص نوعا ما الضغط المسجل في مختلف الجامعات و في مختلف التخصصات، وبالتالي تحسين ظروف التحصيل المعرفي.

الشباب و الرياضة: يعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات التي لها أهمية كبرى في تحسين ظروف المواطن و فك العزلة و خاصة فئة الشباب من خلال إنجاز ملاعب رياضية و مسابح و بيوت الشباب و بالتالي من خلال هذا البرنامج تم إنجاز 1769 وحدة تابعة للشباب و الرياضة منها: 24 ملعب متعدد الرياضات، 212 مركب رياضي جواري، 14 قاعة متعددة الرياضات، بالإضافة إلى 118 مسبح و 114 بيت الشباب، ومختلف المشاريع الخاصة بفضاءات اللعب.

الصحة: تم انجاز 23 مستشفى و 83 عيادة متعددة الخدمات بالإضافة إلى 126 مركز صحي،11 عيادات الولادة، 402 قاعات العلاج ، وفي هذا الشأن يمكن القول أن معظم المشاريع أنجزت، لكن المشكل هي نوعية الخدمات المقدمة خاصة في هذا القطاع نظرا لنقص التأطير في بعض المستشفيات و في بعض التخصصات.

[1] - بشكير عابد، مرجع سابق الذكر، ص ص 23-24 بتصرف

الثقافة: عرف هذا القطاع أيضا انجاز 207 مكتبة و 13 دور للثقافة بالإضافة 29 مركز ثقافي وإعادة تأهيل بعض المنشآت القاعدية الثقافية، ولكن يبقى دائما نقص في الإستخدام الأمثل لهذه المرافق خاصة المراكز الثقافية التابعة في تسييرها للبلديات.

الطاقة و المناجم: في هذا الصدد تم ربط ما يقارب 708857 بيت بشبكة الغاز بالإضافة إلى 147259 بيت بشبكة الكهرباء و إنجاز 15 محطة لتوليد الكهرباء، و ذلك من أجل رفع الغبن عن المواطن و تحسين ظروفه المعيشية.

الموارد المائية: حيث يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات الكبيرة ، نظرا للمشاريع الضخمة التي يشرف عليها من أجل إيصال المياه الصالحة للشرب إلى المواطن بالدرجة الأولى ، بالإضافة إلى الدفعة القوية التي يعطيها إلى القطاع الفلاحي من خلال المشاريع الخاصة بتوفير المياه، حيث تم انجاز خلال فترة البرنامج 1015 خزان للمياه ، 1516 آبار، 416 حواجز مائية و 4 محطات تحلية ماء البحر بالإضافة إلى 25 سد و 44 محطة للتصفية.

النقل: حيث نجد في هذا القطاع كل من إنجاز شبكة السكك الحديدية و عصرنتها (1625كلم) من أجل تسهيل التنقل بالنسبة للأشخاص بالإضافة إلى السلع والخدمات، بالإضافة كهربة السكك الحديدية (300كلم).

الأشغال العمومية: هذا القطاع لا يقل أهمية أيضا عن القطاعات الأخرى الحساسة، حيث يعتبر الركيزة الأساسية للمنشآت القاعدية و البنية الطرقية، وفي هذه الفترة الخاصة بالبرنامج تم إنجاز 460 كلم من الطريق السيار شرق-غرب، بالإضافة إلى 1860 كلم من الطرق الوطنية و 1658 كلم من الطرق الولائية ، كما نجد أيضا في هذا القطاع من إنجازات كل من صيانة الطرقات و إعادة تأهيلها، و إنجاز منشآت المطارات و إعادة تأهيلها.

الفلاحة: ويعتبر هذا القطاع من بين القطاعات التي تعول عليه الدولة نظرا لنسبة مساهمته في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ومن خلال هذا البرنامج تم توسيع ما يقارب 235510 هكتار من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة و 156512 هكتار من الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى الزراعة الرعوية و فك العزلة عن طريق فتح المسالك، ولكن رغم المجهودات المبذولة و التسهيلات الممنوحة من طرف الدولة في هذا القطاع إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب نظرا لنقص اليد العاملة المؤهلة في هذا الجانب.

التشغيل: حيث يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات المستهدفة في هذا البرنامج و من بين الأوليات، حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل منها: 3166374 منصب شغل مستحدث من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات، بالإضافة إلى 1865318 منصب شغل في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن إعطاؤها على هذه النتائج هي:[1]

- الإنجازات الخاصة بالسكن، و خاصة السكن الريفي الذي أعطى نتائج جيدة من خلال تراجع نسبة النزوح الريفي نحو المدن، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في المناطق الريفية من خلال المشاريع الموجهة لتحسين ظروف معيشة المواطن من شبكات المياه و طرق وقاعات علاج...الخ.
- الإنجازات الخاصة بالتربية و التكوين و التعليم العالي و البحث العلمي، كلها كانت في المستوى المطلوب رغم بعض النقائص إلا أن مجهودات الدولة فيما يخص هذه القطاعات يبقى متواصلا للرفع من المستوى التعليمي و التحصيل المعرفي.
- الإنجازات الخاصة بالموارد المائية و الأشغال العمومية، فنظرا لضخامة المشاريع الخاصة بالقطاعين فمعظم المشاريع لم تنجز في آجالها المحددة، وتسليمها سيكون في الخماسي المقبل، في حين أن المشاريع التي أنجزت و استلمت أعطت دفعة قوية للبنية التحتية و خاصة الطرقية.

[1] - بشكير عابد، المرجع سبق ذكره، ص25 بتصرف

المبحث الثاني: البرنامج الخماسي (2010-2014)

جاء برنامج الخماسي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر ب286 مليار دولار، و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي تشرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول: محتوى و مضمون البرنامج

يندمج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. وتواصلت الديناميكية ببرنامج تكميلي للفترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

وبذلك بلغت كلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس ما قارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز. وقد خصص لهذا البرنامج الجديد المكمل للبرامج السابقة مبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد انصب اهتمام هذا البرنامج على تأهيل الموارد البشرية بالدرجة الأولى حيث خصص له حوالي 40% من الغلاف المالي المخصص لها. وقد انصب هذا الاهتمام حول اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين... وغيرها من النقاط التي اعتمدت عليها الجزائر لإنجاح هذا البرنامج، وقد خصص للبرنامج مبلغ 21214 مليار دج، تم تقسيمها إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول(07-03): توزيع المبالغ المخصصة لبرنامج الخماسي (2010-2014)

القطاع	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: -السكن. -التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. -الصحة. -تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية. -باقي القطاعات.	**9903** 3700 1898 619 1800 1886	% 45.42
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية والنقل. -قطاع المياه. -قطاع التهيئة العمرانية.	**8400** 5900 2000 500	%38.52

3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية: -الفلاحة والتنمية الريفية. -دعم القطاع الصناعي العمومي. -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	**3500** 1000 2000 500	%16.05

المصدر :نبيل بوفليح، دراسة تقييمية للسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الجزائر،2013، ص255.

تحليل الجدول:[1]

1. **تحسين ظروف معيشة السكان:** لقد خصص لها أكثر من 45% من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج وذلك لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال:
   - ما قارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و600000 مكانا بيداغوجيا جامعي, 400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.
   - أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركزا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، و 70 مؤسسة متخصصة لفئة المعاقين.
   - مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة تم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014.
   - توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
   - تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه مع إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
   - أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
2. **تطوير الهياكل القاعدية:** لقد تم تخصيص نسبة معتبرة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية وذلك من خلال:
   - أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
   - أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
   - ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم.
   - وما قارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارة ضبط الضرائب و التجارة و العمل.
3. **دعم التنمية الاقتصادية:** كما يخصص البرنامج مبلغ 1500 مليار دج لدعم التنمية للاقتصاد الوطني من خلال:
   - رصد أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

[1] - مجلة الاقتصاد و القانون، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 01 جوان 2018، ص73 بتصرف.

- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى ب 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكميائية و تحديث المؤسسات العمومية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البرنامج

ومن أهداف وخصائص هذا البرنامج نجد:

I. الأهداف المسطرة:[1]

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل.
- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و الضرورة لتنمية الاقتصادية.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الاستثمار و محيطه.
- تطوير المحيط الإداري و القانوني القضائي للمؤسسة.
- مواصلة التجديد الفلاحي.
- تنمية القدرات السياحية والصناعية التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

II. الخصائص:[2]

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق و الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ 150 مليار دج ، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنه الإنفاق الحكومي و تعزيز مكافحة أعمال المساس بأملاك العمومية من خلال:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع لم تنتهي الدراسات فيه و لم يتوفر الوعاء العقاري لانجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معد من مدونة القطاع المعني.
- تعبئة الوعاء العقاري مطلوبة لانجاز برنامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفاقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.

[1] - محمد بوهزة و صباح براج ،نفس المرجع، ص 21.
[2] - بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج

إن تقييمنا برنامج توطيد النمو الإقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ما تبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات التضخم و البطالة، بالإضافة إلى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا، أما فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية فنجد:

التربية الوطنية: في هذا المجال تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010 أما فيما يخص 2014 فنجد حوالي 26012 مؤسسة تربوية.

التعليم العالي: هذا القطاع أيضا عرف قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث نجد في 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين سنة 2014 تم إنجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي.

التكوين المهني: حيث تم تسجيل إنجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى 2100 مركز للتكوين المهني.

الموارد المائية: هذا القطاع أيضا عرف تحسنا كبيرا، حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98 % سنة 2014 بينما كانت تقدر بنسبة 93 % سنة 2010.

الأشغال العمومية: حيث تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة إلى 1132 كلم من الطرق السيارة و الطرق السريعة في نفس السنة.

الطاقة: عرف هذا القطاع أيضا إنتعاشا من خلال الأرقام المسجلة فعلى سبيل المثال تم ربط 4137612 بيت بشبكة الغاز و 7978226 بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014.

السكن: عرف تطورا ملحوظا، خاصة حجم المشاريع السكنية التي استلمت و التي مازالت قيد الإنجاز و ستسلم خلال البرنامج المقبل، كصيغة البيع بالإيجار (AADL) التي منحت الدولة كل الإمكانيات من أجل إتمامها في الآجال المحددة، والتي ستقضي بنسبة كبيرة على أزمة السكن في الجزائر.

المبحث الثالث: برنامج النمو الجديد (2015-2019)

جاء المخطط الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: محتوى و مضمون البرنامج

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من (الإصلاحات والمبادرات) الرامية بشكل خاص إلى (التنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة ...)، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيها بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج، والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد ثورات ومناصب الشغل ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجيع الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال (2015-2019) لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية، وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22100 مليار دينار أي 280 مليار دولار أمريكي[1]، و الجدول الموالي يوضح محتوى هذا المخطط بشكل دقيق:

الجدول(08-03): توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات (الوحدة: ألف دج)

القطاعات	رخص البناء	اعتمادات الدفع
الصناعة	5195000	5541000
الفلاحة و الري	209437700	315957500
دعم الخدمات المنتجة	32657500	49802200
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	1854278110	1078715730
التربية والتكوين	227829040	250809500
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	151366500	207589800
دعم الحصول على السكن	234307880	293678000
مواضيع مختلفة	800000000	500000000
المخططات البلدية للتنمية	100000000	100000000
المجموع الفرعي للاستثمارات	3615071730	2802093730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	741891200
البرنامج التكميلي لفائدة البلديات	100000000	70000000
احتياطي لنفقات غير المتوقعة	364600000	271800000
مجموع ميزانية التجهيز	4079671730	3885784930

المصدر: القانون رقم 14-10 المؤرخ في 9 ربيع أول 1436هـ، 2014/12/31، المتضمن قانون المالية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، ص4 .

[1] - خلوط فوزية، برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحددة، مجلة علوم إنسانية، عدد 29، جامعة الجزائر، ص 104 بتصرف.

المطلب الثاني:خصائص و أهداف البرنامج

ومن أهداف وخصائص هذا البرنامج نجد:

I. الأهداف المسطرة:[1]

ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019:

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير.
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة (2020-2030):[2]

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5% وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2.3 مرة.
- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030.
- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.
- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل النمو الاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030) وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة و اقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.
- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

II. الخصائص:

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:[3]

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- **المرحلة الانتقالية (2020-2025):** هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
- **مرحلة الاستقرار أو التقارب(2026-2030):** والتي في نهايتها يستنفد الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

[1] - ministère des finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse) ,juillet 2016, p2
[2] - ibid, p2
[3] - ibid, p11

ومن أهم خصائص هذا البرنامج هو انه احتوى على بضع إصلاحات المختلفة، من بين هذه الإصلاحات ما يلي:[1]

الإصلاح الجبائي: ومن اجل التغلب على أوجه قصور معينة في النظام الضريبي ،من الضروري المضي قدما في:

- مراجعة طريقة تحديد سعر برميل النفط.
- إصلاح طريقة سير صندوق ضبط الإيرادات لضبط استخدامه.
- ضمان الملاءمة والقدرة على تسديد الديون العمومية لتأطيرها في مستوى تضمن ترشيد الميزانية.
- تغطية متوسطة الأجل للنفقات الجارية من إيرادات الضرائب العادية.
- عصرنة الإدارة من خلال تكوين الموارد البشرية؛ و اعتماد رقم تعريفي مشترك للمؤسسات، والانتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الاقتصاديين، قطاعات التوزيع والخدمات والصناعة بالخصوص.
- تحسين تحصيل الرسوم على القيمة المضافة من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لا سيما المواد الكمالية المستوردة ومراجعة الإعفاءات الجبائية.

الإصلاح المؤسساتي: ويكون من خلال:[2]

- الإسراع من وتيرة إصلاح الموازنة لدعم التسيير متعدد السنوات للميزانية كما تم إرسائها من خلال قانون المالية 2016.
- رسم سياسة موازنة ترتكز على الفعالية والمردودية والأداء في إطار الحوكمة الاقتصادية الجديدة من خلال إدخال أساليب التقييم التي تستند على معايير التكلفة والفائدة للحد من الإعفاءات الجبائية والآليات المتعلقة بالتحفيزات التي تثقل كاهل ميزانية الدولة.
- إعادة تخصيص نفقات الموازنة لفائدة النمو الاقتصادي من خلال مخططات استثمار متعددة السنوات تعطي الأولوية للتجهيزات التي تتطابق مع التكنولوجيا المتقدمة و الكفيلة بتحفيز ودفع الإنتاجية في القطاعات ذات الأولوية.
- الإسراع في إصدار قانون عضوي لقوانين المالية.

ترشيد النفقات العمومية: في ظل ترشيد النفقات العمومية تم اقتراح ما يلي:[3]

- تقييم فعالية سياسات التحفيز باتجاه المؤسسات لتقليص في مرحلة لاحقة ، حجم الإعفاءات الجبائية باستثناء تلك المساهمة في توفير عائدات ايجابية في مخرجاتها لفائدة الاقتصاد و المجتمع.
- غياب مشروع نص تشريعي أو تنظيمي قانوني يتعلق بسياسة ميزانية الدولة بصورة ضمنية أو واضحة إذا لم يتم دعمه بآليات لتقييم هذه السياسة.

[1] - rapport sur la politique budgétaire et le nouveau régime de croissance, pp 36-40.
[2] - ministère des finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), op cit, p9
[3] - ibid, p10

- وضع جدول زمني خاص بالتصحيح التدريجي لسياسة إعادة التوزيع لفائدة الفئات المعوزة لضمان العدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج

إن الأعمال التي شُرع فيها فيما يخص المجالات الاقتصادية وكذلك في مجال ترقية الاستثمار في بلادنا، سواء من قبل الدولة أو من طرف المؤسسات، لم يكن لها الآثار المرجوة على نجاعة الاقتصاد بمجمله.

كما أن الأداء الضعيف المسجّل لاسيما فيما يخص القطاعين الصناعي والمنجمي والنمط المتعثر للنمو الاقتصادي في بلادنا، أبعد بكثير من أن يعكس الحاجة الملحّة للتنمية الاقتصادية والإقليمية والتكنولوجية ومن أن يدمج الرهانات الجديدة للتنافسية والتحوّل الاقتصادي، ولاسيما تلك المرتبطة بالتطور المذهل للاقتصاد الرقمي.

ومراعاة لهذه الاحتياجات والرهانات التي تستدعي إيلاء أهمية قصوى من قبل السلطات العمومية، وسعياً منها لمجابهة تحديات إعادة بناء الاقتصاد الوطني، ستقوم الحكومة بتبني سياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية الآتية:[1]

- هيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي توفر فرص العمل وتشجّع الإدماج وتثمّن على وجه الأولوية جميع موارد البلاد، وتتجّه في نهاية المطاف نحو التصدير .
- إنشاء مناخ أعمال شفاف ومنصف، مواتيا للاستثمار وريادة الأعمال .
- وضع نمط جديد للحوكمة الاقتصادية وتسيير المؤسسة .
- إنشاء اقتصاد جديد قائم على الابتكار و التنافسية والجودة والمعرفة.

ومن ثمة، فإن إصلاح الاقتصاد الوطني يتطلب بلا شك تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانات البشرية.

الجدول(09-03): الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري 2017-2019

الوضعية المالية	الوحدة	ديسمبر 2019
السيولة البنكية	مليار دينار	1101
سيولة الخزينة	مليار دينار	1876
قروض الاقتصاد	مليار دينار	10858
حسابات الخزينة (3 حسابات)	مليار دينار	1774
حساب صندوق الوطني للاستثمار FNI حساب صندوق ضبط الإيرادات FRR الحساب الجاري للخزينة	مليار دينار	1185 305 284
قرض الخزينة لدى بنك الجزائر (التمويل الغير التقليدي)	مليار دينار	6556
السنة المالية 2017 السنة المالية 2018 السنة المالية 2019	مليار دينار	2185 3371 1000

[1] - مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16فيفري 2020، ص 23، بتصرف

احتياطات الصرف	مليار دولار أمريكي	75.62

المصدر: مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16فيفري 2020، ص60

I. المحروقات: [1]

إلى جنب الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الوطني في إطار مشروع التجديد الاقتصادي، ستعكف الحكومة، في مجال المحروقات، على تلبية الاحتياجات الوطنية وضمان أمن التموين وكذا تزويد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية.

بحيث تستلزم:

- مضاعفة جهود التنقيب والاستكشاف، بما في ذلك في مناطق عرض البحر وشمال البلاد قصد الكشف عن احتياطات جديدة من المحروقات.
- الاستغلال الأمثل لمكامن المحروقات، من خلال استعمال مناهج الاسترجاع المدعم، مع ضمان المحافظة على هذه المكامن.
- تعزيز قدرات الإنتاج.

أما فيما يتعلق بالمحروقات غير التقليدية، فإن الحكومة، فضلا عن تكثيف جهودها لتحديد الإمكانات التي يزخر بها باطن أرضنا، ستشرع في إجراء دراسات مناسبة حول تأثير استغلال هذه الثروة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وستسهر على أن يحافظ أي استغلال محتمل لها على صحة المواطن والنظم البيئية وعلى وجه الخصوص، على الموارد المائية.

الجدول(10-03): المحروقات في الجزائر خلال سنة 2019

المعطيات	الوحدة	توقعات اختتام السنة المالية 2019	توقعات السنة المالية 2020
صادرات المحروقات	مليون دولار أمريكي	34531	35232
سعر الصرف	دينار / دولار الأمريكي	120	123
واردات السلع	مليون دولار أمريكي	44551	38560
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	20706	21424
نمو ناتج الداخلي الخام	%	2.1	1.8
الجباية البترولية المقيدة في الميزانية	مليار دينار	2714	2200
نسبة التضخم	%	4.5	4.1

المصدر: مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16فيفري 2020، ص 59

[1] - مخطط الحكومة، المرجع سبق ذكره، ص29، بتصرف

II. التشغيل:[1]

ستظل ترقية التشغيل ومكافحة البطالة أحد الأهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020–2024، من خلال الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد ناشئ، متنوع وكفيل بتوفير مناصب شغل دائمة وخلق الثروات، يقوم على إستراتيجية ترمي إلى تحقيق النجاعة والتنمية المستدامة الشاملة والمنصفة.

وبهذا الخصوص، فإن الحكومة واعية بالفعل بأن العامل الأساسي الذي يسبب البطالة ويزيد من حدّتها في بلادنا، يتمثل في اختلال توازن الكفاءات بين نتاج المنظومة التربوية والتكوينية واحتياجات الاقتصاد وسوق العمل، ممّا يؤدي إلى بطالة هيكلية لدى الشباب، بوجه خاص، وتنامي النشاط الموازي في الاقتصاد.

أما العامل الآخر فيكمن في ضعف النمو الاقتصادي للبلاد الذي يصعب في ظله استحداث عدد كافٍ من مناصب الشغل التي تسمح بامتصاص فئة الشباب الذين سجلت نسب البطالة لديهم ارتفاعًا كبيرًا.

وانطلاقًا من هذه المعاينة، فإن الحكومة عازمة على الاستفادة إلى أقصى حدّ من القدرات البشرية التي يمثلها شبابنا، من خلال اعتماد مسعى جديد يكتسي صبغة اقتصادية محضة، يقوم على النمو باعتباره محركًا رئيسيًا لاستحداث مناصب شغل دائمة، ومن شأنه إحداث قطيعة مع المقاربة المعتمدة إلى حدّ الآن والتي تفضل معالجة اجتماعية محضة لمسألة البطالة، من خلال استحداث مناصب شغل غير مستقرة.

وهكذا، تسعى الحكومة، على المدى القصير جدًا، إلى تقليص نسبة البطالة إلى أدنى من 10% ورفع حصة مناصب الشغل المأجورة الدائمة بشكل محسوس خلال الفترة 2020 ــ 2024.

الجدول(11-03): معدلات البطالة في الجزائر ماي 2019

المؤشرات	الوحدة	إلى غاية شهر ماي 2019
الساكنة الناشطة	ألف	12730
الساكنة العاملة	ألف	11281
الساكنة العاطلة عن العمل	ألف	1449
معدل البطالة	%	11.4
معدل البطالة لدى شباب 16-24	%	26.9

المصدر: مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16فيفري 2020، ص 59

III. التربية:[2]

سوف يتم توجيه عمل الحكومة أساسا نحو تجديد المؤسسة المدرسية التي تبلغ منشآتها التربوية الأساسية أكثر من 27634 مؤسسة تستقبل 9597267 تلميذا، يؤطرهم 479081 أستاذا ومعلما و 250533 إداريا.

[1] - نفس المرجع، ص 35.

[2] - مخطط الحكومة، المرجع سبق ذكره، ص38، بتصرف

ويتعلق الأمر بتعزيز النشاطات في مجال دمقرطة التعليم وتعميقه ليس فحسب بهدف ضمان المساواة بين الجميع في الالتحاق بالمدرسة، بل وكذلك ضمان النجاح لأكبر عدد، ضمن منظومة تربوية تقوم على المساواة والجودة والقيم التربوية الأخلاقية والعالمية، بما يجعل المدرسة "الوسيلة المثلى للرقيّ الاجتماعي".

IV. التعليم العالي:[1]

إن بلادنا مطالبة بالتطور في ظرف يطبعه تسارع العولمة وظهور قوى فكرية جديدة، ولابدّ ضمن هذا السياق من دعم الجامعات والمدارس الكبرى ومراكز البحث بشكل قوي لتمكينها من التكيف لكي تصبح إطارا للتعليم والتفتح والإبداع وتشكل عندئذ دعائم حقيقية للتنمية الاقتصادية والنمو. وسوف يتم الشروع في التحولات الضرورية بهدف ضمان تعليم ذي جودة عالية، وتكوين النخب وأقطاب البحث المرجعية، الكفيلة بتلبية تطلعات المؤسسات، من خلال إمدادها بالموارد البشرية التي تمكّنها من تبوأ مكانتها في السوق العولمة، ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، الحكومة ستعكف على ما يأتي :

- التشجيع على تطوير أقطاب الامتياز، بالشراكة مع المؤسسة، ضمن التخصصات المتماشية مع التطور العالمي للتكنولوجيات والمهن ومع حاجات الاقتصاد الوطني.
- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمين منتج البحث عبر مفهوم البحث بناءا على الطلب وعقود البحث من طرف الجامعات ومراكز البحث مع المؤسسات الاقتصادية، من أجل تسويق المنتجات، في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وفي هذا الإطار.
- توجيه الجامعة نحو مهن المستقبل، وتعليم الذكاء الاصطناعي، وأنترنت الأشياء والطب الحديث، والتحولات الكبرى الاقتصادية والجيوسياسية، والروبوتية، والتنمية البشرية المستدامة، والتحوّل الطاقوي الضروري لتخلص من التبعية المحروقات.
- التشجيع التدريجي للتكوين التكنولوجي، من خلال إدراج تكوين المهندسين في مستوى مسار LMD فيما يخص بعض التخصصات في العلوم التقنية والتكنولوجية وردّ الاعتبار لمهمة التكوين المتواصل وتثمينه.

الجدول(12-03): البنية التحتية للتربية الوطنية و التعليم العالي نهاية 2019

المنشآت التربوية	عددها
التربية الوطنية	
الطور الابتدائي	19486
الطور المتوسط	5647
الطور الثانوي	2501
المطاعم المدرسية	14879
التعليم العالي	
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
المدارس العليا	43

[1] - مخطط الحكومة، المرجع سبق ذكره، ص39، بتصرف

الإقامات الجامعية	441
مراكز البحوث	19

المصدر: مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16فيفري 2020، ص60

V. السكن:[1]

في مجال السكن، تبقى الحكومة عازمة على حل مشكل السكن وضمان تمكين المواطن من سكن لائق وفق صيغ مكيفة، من خلال استهداف الأسر ذات الدخل الضعيف بصفة أولوية.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتكثيف بناء السكنات وحشد وتخصيص الموارد المالية الضرورية بنجاعة أكبر، وضمان الإنصاف والعدل الاجتماعي. وبهذا الشأن، ستعمل الحكومة على :

- القضاء الكلي على البيوت القصديرية المحصاة وتنفيذ برامج جديدة موجهة لإعادة إسكان الأسر من خلال وضع نظام مراقبة ضد محاولات الانتشار والعود؛
- تهيئة السكنات القديمة من خلال اعتماد آليات تخصص مختلف المتدخلين وحشد الموارد المالية مع إشراك المواطنين المعنيين؛
- وضع الوسائل الملائمة لمحاربة الغش في مجال توزيع السكنات من خلال تعزيز آليات التوزيع والمراقبة المسبقة؛
- تسريع إنجاز مشاريع السكنات الجارية واحترام آجال الإنجاز من خلال جعل المقاولين مسؤولين ماليا.
- استحداث سوق للعقار، لاسيما في مجال الإيجار، من خلال تبني إطار قانوني مناسب و تحفيزات مالية، حيث ستعمل الحكومة على تأطير وتشجيع سوق إيجار العقار من خلال إشراك مختلف المتدخلين وتسخير العقار العمومي كوسيلة تشجيع للفاعلين في الترقية العقارية.

الجدول(13-03): قطاع السكن في الجزائر في سنة 2019

قطاع السكن	الوحدة	الحظيرة الحالية
الحظيرة إلى غاية 2019/12/31	وحدات	10000000
معدل شغل المسكن(TOL)	%	4.5
البرامج قيد الانجاز إلى غاية 2019/12/31	وحدات	973871
السكن العمومي الإيجاري(LPL)	وحدات	204604
السكن الترقوي المدعم والسكن الاجتماعي التساهمي(LPA/LSP)	وحدات	190477
سكن البيع بالإيجار(LLV)	وحدات	382393
السكن الريفي	وحدات	174949
السكن الترقوي العمومي(LPP)	وحدات	21448

المصدر: مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16فيفري 2020، ص60

[1] - مخطط الحكومة، المرجع سبق ذكره، ص47، بتصرف

VI. الصحة:[1]

إن أهم التحديات الرئيسية التي تواجهها منظومتنا الصحية هي نتاج التحول الصحي والديموغرافي الذي تمرّ به بلادنا حيث تظل متمسكة بمبدأ الوقاية والترقية الصحية للمواطنين، وهدف بلوغ التغطية الصحية الشاملة وجعل الجزائر، في آفاق 2030، ضمن مصاف المعدل الدولي بالنسبة لجميع المؤشرات المرجعية في مجال الصحة العمومية، وبذلك فإن مخطط عمل الحكومة سوف يشمل في مجال الصحة، بصورة رئيسية، التدابير المتعلقة بتعزيز وتنظيم عروض العلاج التي تتضمن خطوطها العريضة منظومة صحية قائمة على التخطيط من أجل تقريب الصحة من المواطن، والتدرّج السُلّمي للعلاج، وتعزيز الوقاية والعلاج الجواري، والتكفل بالتحوّل الوبائي والتكفل بالفوارق الجغرافية، وذلك توخيا لتحقيق هدف ضمان خدمات ذات جودة، ضمن احترام كرامة المرضى.

الجدول(14-03): البنية التحتية للصحة في نهاية 2019

المنشآت الصحية	الحظيرة الحالية
المؤسسات العمومية الإستشفائية EPH	206
المؤسسات الإستشفائية EH	9
المؤسسات الإستشفائية الجامعية EHU	1
المراكز الإستشفائية الجامعية CHU	15
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية EPSP	273
المؤسسات الإستشفائية المتخصصة EHS	80
العيادات متعددة الاختصاصات	1716
قاعات العلاج	6003
مراكز غسل الكلى	162
مراكز مكافحة السرطان CAC	10

المصدر: مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16فيفري 2020، ص 61

[1] - مخطط الحكومة، نفس مرجع سابق، ص41، بتصرف

خلاصة الفصل:

إن السياسة الإقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة ابتداءا من سنة 2001، كانت مغايرة تماما للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، وعلى هذا الأساس تم إطلاق وتنفيذ برامج تنموية (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014، برنامج النمو الجديد 2015-2019)، وذلك رغبة في تحقيق إنطلاقة إقتصادية قوية من أجل تحسين مختلف التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية.

وبالمقارنة مع وضعية الاقتصاد الوطني التي سبقت تنفيذ هذه البرامج، يمكن القول أنها ساهمت نوعا ما في إعادة الإنتعاش إلى النشاط الإقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحليل النتائج المتوصل إليها في إطار تنفيذ هذه البرامج التنموية، نستنتج أنها متواضعة نسبيا بالمقارنة مع حجم الموارد المالية المستخدمة، وخاصة فيما يتعلق بمعدل النمو الإقتصادي حيث لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، بالإضافة إلى أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، في حين أن قطاع الصناعة الذي يعتبر الأساس لكل نمو حقيقي و دائم، بقي ضعيفا نوعا ما من خلال مساهمته في هذا النمو.

وبالتالي يمكن القول أن السياسة الإقتصادية المتبعة تفتقر إلى عنصر هام وهو نقص الفعالية، رغم توفير حصص مالية ضخمة لإنجاح هذه البرامج التنموية من أجل الحصول على نتائج جيدة ، وذلك راجع إلى غياب إستراتيجية إقتصادية واضحة وشاملة، والوتيرة المتواضعة للإصلاحات الإقتصادية بالإضافة إلى عدم تنويع مصادر تمويل هذه البرامج والذي يرتكز على إيرادات الجباية البترولية، حيث أنه في حالة إنهيار أسعار المحروقات فإنه بالضرورة سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة الإقتصادية، كما يمكن القول أيضا أن إشراك الخبراء والباحثين الإقتصاديين في تقييم هذه السياسة الإقتصادية المنتهجة، سيساهم مستقبلا، في تجنب مختلف النقائص والملاحظات التي مست البرامج السابقة حتى تكون هناك فعالية و نتائج جيدة.

خاتمة

بعد دراستنا لموضوع تقييم برامج النمو الاقتصادي في الجزائر و محاولة الإلمام بجميع جوانبه تبين لنا أنه يعتبر من أحد الاهتمامات الرئيسية للباحثين و صناع القرار على حد سواء، حيث مر الاقتصاد الجزائري بجملة من الصعوبات و التحديات كان لابد على الحكومة من انتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية و التي هدفها إعادة التوازنات الكلية، كما وضعت مخططات أولها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة، بعدها البرنامج الخماسي الذي هو تكملة للبرنامجين السابقين و الهدف منه هو تحسين الأداء الاقتصادي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وبعده آخر البرامج برنامج النمو الجديد الذي جاء خصيصا لكي يحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير، وتخفيض عجز الخزينة خلال نفس الفترة، وخصوصا لتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد بالابتعاد عن الريع البترولي و تنويع الاقتصاد.

إختبار الفرضيات: ولدراسة الموضوع تم وضع أربع فرضيات كانت نتيجة اختبارها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يعتبر برنامج Solow من أهم نماذج المعاصرة، والتي جاءت بأفكار جديدة منها إدخاله للمحددات جديدة في نموذجه.

هي فرضية صحيحة، من خلال دراستنا لنماذج النمو استنتجنا أن نموذج Solow شكل انطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي، فكان أول من شكل نموذج حقيقي للنمو بإدخال عامل التقدم التقني في نموذجه، وإقراره بوجود إحلال بين عاملي راس المال و العمل على عكس ما افترضه نموذج Harrod-Domar لذلك لقب بأب النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: يعتبر مجلس المحاسبة الهيئة التقييمية الوحيدة في الجزائر.

هي فرضية صحيحة، لأننا بعد دراستنا المعمقة حول هيئات والمنظمات المحلية لتقييم، وجدنا أن مجلس المحاسبة هو الهيئة الوحيدة في الجزائر، لكنها تخضع إلى لا إستقلالية، وهذا ما جعل التقييم يعتبر نقطة ضعف في تسيير البرامج و استدراك نقائصها.

الفرضية الثالثة: ساهمت المبالغ الكبيرة للبرامج العمومية في دفع عجلة النمو الاقتصادي و خلق مناصب شغل جديدة خلال الفترة 2001-2019.

هي فرضية صحيحة، قبل الشروع في تطبيق برامج النمو الاقتصادي في الجزائر كانت معدلات النمو في الجزائر تقترب من الصفر، كما وصلت معدلات البطالة إلى 27.3%، وبعد تطبيق انطلاق البرامج وصل معدل النمو إلى 3.3%، والتي ساهمت في انخفاض معدل البطالة إلى 11.4%.

نتائج: من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- الفضل الذي لعبه الاقتصاديين العالميين في إنشاء برامج ونظريات التي انتهجتها الدول من أجل النهوض باقتصادياتها.
- تأخر الجزائر في مواكبة دول المتطورة عبر تأسيسها لنظم وبرامج اقتصادية فاشلة.
- ينحصر التقييم في الجزائر على مجلس المحاسبة فقط.
- اعتماد الجزائر على قطاع اقتصادي على الآخر وعدم التنويع وخلق التنافس والإبداع في سوق الاقتصادي.

- نقص الخبرات الوطنية والمحلية التي تختص وتهتم بالجانب التقييمي.
- عدم استقلالية وغياب الأمن للقضاة مجلس المحاسبة.
- غياب الرشادة في الإنفاق العام حيث أنه نجد أن عددا من البرامج النمو الإقتصادي، تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية و هذا بسبب ضعف الدراسات التقنية.
- التأثير في برامج التنموية كان أكثر في قطاعات الأشغال العمومية و البناء و قطاع الخدمات و هذا راجع للتخصيصات الكبيرة التي أولها إلى هذه القطاعات.
- التسيير الجيد للبرامج التنموية يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية من بينها النمو الاقتصادي.

الإقتراحات:

ولأجل تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في الجزائر، يمكن تقديم بعض الاقتراحات منها:

- ❖ الإعتماد على خبرات الدول الرائدة في مجال تقييم برامج النمو الاقتصادي.
- ❖ الاهتمام أكثر بالجانب التقييمي، وتنويع المؤسسات التقييمية و إعطاء صلاحيات أكبر لها مع توفير الاستقلالية والأمن.
- ❖ تمكين الهيئة المكلفة بالتقييم بالقيام بعملية تقييم البرامج بشكل صحيح يجب عليها أولا أن تتأكد من إمتداد أثارها، ووقع هذه الآثار على مختلف فروع النشاطات الإجتماعية و الإقتصادية وعلى العناصر الرئيسية لاقتصاد الوطني.
- ❖ ترشيد الإنفاق العام بالإستناد إلى تحليل التكاليف و الإيرادات في إنجاز البرامج، و التنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالتقييم، و كذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للبرامج التنموية و تفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية.
- ❖ استغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها البلاد كالطاقة الشمسية والرياح والمياه التي تتميز بوفرتها وعدم نفاذها ولا تؤثر سلبيا على البيئة والمناخ.
- ❖ إن الجزائر مطالبة أكثر بإعطاء تقييم برامج النمو، وقتا أطول و جهودا كبيرة في تمكين تفادي الفشل في برامجها، لأنها للأسف أضاعت وقتا كبيرا في طريقها إلي التنمية و لا يجب أن يزداد ضياع الوقت في الفشل، نتيجة لسوء التخطيط و الدراسة و التقييم.
- ❖ إنشاء قاعدة تقييمية ترتكز على تجارب و خبرات الدول المتطورة، عبر تقديم تكوينات عالمية للخبراء ة النخب الاقتصادية.
- ❖ توفير المناخ الملائم للمقيم كونه يتعرض إلى ضغوط، تجعله يقوم باتخاذ أساليب و أفكار خاطئة في تقييمه لبرنامج اقتصادي ما.

آفاق البحث:

- دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات.
- واقع التنمية الاقتصادية للجزائر في آفاق 2030.
- تقييم برامج النمو الاقتصادي على صعيد المحلي -دراسة حالة تيارت- خلال الفترة 2000 إلى غاية 2020.

ملخص

الملخص

الملخص:

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 خمس برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، و أخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019.

رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة، والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى، مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها، وهذا ما يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

Abstract:

Algeria during the period 2001 to 2019 identified five basic development programs: the economic recovery program during the period 2001-2004, the supplementary program to support development during the period 2005-2009, five-year development program during the period 2010-2014, economic development consolidation program during the period 2015-2019.

Algeria has earmarked for these development programs large amounts of money, which was aimed at the advancement of the national economy to improve the lives of individuals and reduce the phenomenon of poverty and unemployment, and support economic development.

These development programs have succeeded in achieving positive results in various economic and social fields, but they are ineffective for their excessive dependence on the revenues of hydrocarbons subject to shocks from time to time, which negatively affects the achievement of their objectives. This necessitates the diversification of the Algerian economy through profound economic reforms that will create Wealth outside the hydrocarbon sector.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997.
2. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
3. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
4. بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة2008.
5. حمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
6. دكتور عبد اللطيف مصطفي و عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، سنة 2014.
7. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004.
8. سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة، العراق، 1988.
9. عبد القادر محمد و عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
10. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
11. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
12. محمد عبد العزيز عجيمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
13. محمد عبد العزيز عجيمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، شباب الجامعة، الإسكندرية ،1994.
14. محمد عبد العزيز عجيمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
15. محمد قاسم القريوتي، رسم و تنفيذ و تقييم و تحليل السياسة العامة، دار ردمك، الكويت، 2006.
16. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، 2007.
17. ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني و محمود حامد محمد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية، 2006.
18. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2000.
19. والاس بيترسون، الدخل و العمالة (النمو الاقتصادي)، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، نيويورك، 1968.

قائمة المراجع

المذكرات و الأطروحات:

1. باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3 ،2010-2011.
2. برابح خديجة و شبشب غنية، دور مجلس المحاسبة في الرقابة على الأموال العمومية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015-2016.
3. بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
4. حمزة سيلام و فاتح ولد ربو، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر2000-2014، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج ، البويرة.
5. خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
6. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.
7. العزاوي وصال نجيب، السياسات العامة: حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق،2001.
8. محمد البنا، تقييم المشروعات: الأسس العلمية و التطبيقات العملية، جامعة الملك عبد العزيز، 2011.
9. محي الدين حمدان ،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

المجلات:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية الألفية، شركة تنمية الاتصالات وشركة غروندي و نورثدج، واشنطن، 2005.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي2002، أيقونات للخدمات المطبعية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003.
3. بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان.
4. خلوط فوزية، برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحددة، مجلة علوم إنسانية، عدد 29، جامعة الجزائر.
5. عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة: مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث و دراسات، الأردن، 2008.

6. عباس حسين جواد و ارزوقي عباس، تقييم البرامج والمشاريع العامة، جامعة أهل البيت، الأردن، 2011.
7. مجلة الاقتصاد و القانون، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 01 جوان 2018.
8. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
9. موساوي حليمة، دور مجلس المحاسبة في تقييم السياسات العامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر، المجلد الخامس-العدد الأول، 2018.
10. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية للسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الجزائر،2013.

الملتقيات:

1. آمال حنفاوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.
2. أنيسة عثماني و لامية بوحصان، من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، أيام11-12مارس2013.
3. سامية بزازي و خير الدين معطى الله، البرامج التنموية و أثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001-2004، الملتقى الدولي حول: تقييم أثر لبرنامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف 1، الجزائر، أيام 11-12مارس2013.
4. عبو عمر و عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
5. عبيدات ياسين و بيوض محمد العيد، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، الجزائر، 2014.
6. عمار عماري و وليد محمادي، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1،الجزائر، يومي 11-12مارس2013.

7. مبارك بوعشة، من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، أيام 11-12مارس2013.
8. محمد بوهزة و صباح براج ، من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، أيام 11-12 مارس 2013.

الأخرى:

1. الديوان الوطني للإحصائيات ONS
2. القانون رقم 14-10، المؤرخ في 9 ربيع أول 1436هـ، 2014/12/31، المتضمن قانون المالية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78.
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004.
4. مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16 فيفري 2020.

المواقع الالكترونية:

1. www.eg.gow.dz/psre/bilan-psre.htm
2. http://www.Premier-minister.dz

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Aki Kangasharju and Takis Venetoklis, Business Subsidies and Employment of Firms: Overall Evaluation And Regional Extensions, VATT-Discussion Papers, N° 268, Helsinki University, Finland, 2002.
2. Annie Fouquet: L'évaluation Des Politiques Publiques En France. In Méthodes D'évaluation Des Politiques Publiques, Actes du séminaire, Drees, 2011.
3. Blundell, R. and Dias, M.C, Evaluation methods for non-experimental data, Fiscal Studies, Vol. 21, No. 4, 2000.
4. Carol H. Weiss, Evaluation: Methods for Studying Programs & Policies, 2nd Ed, New Jersey, Prentice Hall, 1998.
5. Jerome P. Reiter, Using Statistics To Determine Causal Relationship, The American Mathematical Monthly, N° 107, Institute of Statistics and Decision Sciences, Duke University, Durham, UK, 2000.

6. John H. Goldthrope, Causation Statistics And Sociology, European Sociological Review, Vol 17, N° 1, 2001.
7. Lawrence Mohr, Impact Analysis for Program Evaluation, 2nd Ed, Sage, California, London, New Delhi, 1995.
8. Michel Pernet et Jean-Pierre Weiss, Rapport sur L'évaluation au Ministère de l'Equipement, Comité ministériel de l'évaluation, France, 1998.
9. Ministère des finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), juillet 2016.
10. Rapport sur la politique budgétaire et le nouveau régime de croissance.
11. Richard Blundell and Monica Costa Dias, Evaluation Methods For Non-Experimental Data, Fiscal Studies, Vol 21, N° 4, 2000.

الملاحق

الملحق رقم (1)

1. المعطيات الرئيسية للاقتصاد الكلي:

المعطيات	الوحدة	توقعات اختتام السنة المالية 2019	توقعات السنة المالية 2020
صادرات المحروقات	مليون دولار أمريكي	34 531	35 232
سعر الصرف	دينار/ دولار أمريكي	120	123
واردات السلع	مليون دولار أمريكي	44 551	38 560
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	20 706	21 424
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار	16 502	17 050
نمو الناتج الداخلي الخام	%	2,1	1,8
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%	2,5	1,8
الجباية البترولية المقيّدة في الميزانية	مليار دينار	2 714	2 200
نسبة التضخم	%	4,5	4,1

2. المعطيات المتعلقة بسوق التشغيل:

المؤشرات	الوحدة	إلى غاية شهر ماي 2019
• الساكنة الناشطة	ألف	12 730
• الساكنة العاملة	ألف	11 281
• الساكنة العاطلة عن العمل	ألف	1 449
• معدل البطالة	%	11,4
• معدل البطالة لدى الشباب (16 ـ 24 سنة)	%	26,9

3. وضعية الأموال العمومية والتجارة الخارجية:

الأموال العمومية	الوحدة	نهاية 2019
نفقات الميزانية	مليار دينار	8 200
• نفقات التجهيز	مليار دينار	3 245
• نفقات التسيير	مليار دينار	4 955
إيرادات الميزانية	مليار دينار	6 762
رصيد الميزانية	مليار دينار	1 438ـ
الرصيد الكلي للخزينة	مليار دينار	2 386ـ
التجارة الخارجية	**الوحدة**	**11 شهراً من سنة 2019**
الواردات	مليون دولار أمريكي	38 372
الصادرات	مليون دولار أمريكي	32 618
رصيد الميزان التجاري	مليون دولار أمريكي	5 753ـ
معدل التغطية	%	85

المصدر: مخطط عمل الحكومة – فيفري 2020 ص 59

الملحق رقم (2)

الوضعية المالية		ديسمبر 2019
السيولة البنكية	مليار دينار	1 101
سيولة الخزينة	مليار دينار	1 867
قروض الاقتصاد	مليار دينار	10 858
حسابات الخزينة (3 حسابات)	مليار دينار	1 774
▪ حساب الصندوق الوطني للاستثمار FNI	مليار دينار	1 185
▪ حساب صندوق ضبط الإيرادات FRR	مليار دينار	305
▪ الحساب الجاري للخزينة	مليار دينار	284
قرض الخزينة لدى بنك الجزائر (التمويل غير التقليدي)	مليار دينار	6 556
▪ السنة المالية 2017	مليار دينار	2 185
▪ السنة المالية 2018	مليار دينار	3 371
▪ السنة المالية 2019	مليار دينار	1 000
احتياطات الصرف	مليار دولار أمريكي	62 ,75

4. المنشآت الأساسية :

قطاع السكن	الوحدة	
الحظيرة إلى غاية 2019/12/31	وحدات	10.000.000
معدل شغل المسكن (TOL)	%	4,5
البرامج قيد الإنجاز إلى غاية 2019/12/31	وحدات	973 871
▪ السكن العمومي الإيجاري(LPL)	وحدات	204 604
▪ السكن الترقوي المدعم والسكن الاجتماعي التساهمي (LPA / LSP)	وحدات	190 477
▪ سكن البيع بالإيجار (LLV)	وحدات	382 393
▪ السكن الريفي	وحدات	174 949
▪ السكن الترقوي العمومي (LPP)	وحدات	21 448

المنشآت التربوية	الحظيرة الحالية
التربية الوطنية	
الطور الابتدائي	19 486
الطور المتوسط	5 647
الطور الثانوي	2 501
المطاعم المدرسية	14 879
التعليم العالي	
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
المدارس العليا	43
الإقامات الجامعية	441
مراكز البحوث	19
التكوين المهني	
معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني وملحقاتها	215
معاهد التعليم المهني	17
مراكز التكوين المهني والتمهين	1090

المصدر: مخطط عمل الحكومة – فيفري 2020 ص 60

الملحق رقم (3)

منشآت الرياضة والشباب	الحظيرة الحالية
المركبات الرياضية الجوارية	656
دور الشباب	936
القاعات متعددة النشاطات	281
بيوت الشباب	225
مدارس المواهب الشابة	4
الملاعب الرياضية الجوارية	3 533
أحواض السباحة والمسابح	379
المنشآت الصحية	**الحظيرة الحالية**
المؤسسات العمومية الاستشفائية(EPH)	206
المؤسسات الاستشفائية (EH)	09
المؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU)	01
المراكز الإستشفائية الجامعية (CHU)	15
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (EPSP)	273
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة (EHS)	80
العيادات المتعددة الاختصاصات	1 716
قاعات العلاج	6 003
مراكز غسيل الكلى	162
مراكز مكافحة السرطان(CAC)	10
المنشآت التجارية	**العدد**
أسواق الجملة للخضر والفواكه	46
أسواق البيع بالتجزئة	1 485
الأسواق الأسبوعية	640
أسواق الماشية	265
المسمكات وأسواق الأسماك المجمدة	47
المذابح	1 427
المراكز التجارية	150
منشآت الري	**العدد**
السدود قيد الاستغلال	71
السدود قيد الإنجاز	22
منشآت الطرق	**كم**
الطرق السيارة	1 132
الطرق السريعة	4 568
الطرق الوطنية	31 816
الطرق الولائية والبلدية	96 528
منشآت السكك الحديدية	
شبكة السكك الحديدية	4 200 كم

المصدر: مخطط عمل الحكومة – فيفري 2020 ص 61

الملحق رقم (4)

بـعـض الـمـؤشـرات

الإقـتـصـاديـة و الإجـتـمـاعـيـة

التعيين	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو (بالحجم) للإنتاج الداخلي الخام (%)	3,3	2,5[1]	3,2[1]	2,7[1]	3,6
معدل النمو (بالحجم) للناتج الداخلي الخام (%)	3,6	2,9[1]	3,4[1]	2,8	3,8
معدل النمو السنوي للرقم الإستدلالي للأسعار عند الإستهلاك (%)[4]	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9
معدل النمو للإنتاج الصناعي (العمومي الوطني) (%)[3]	-2,5	0,4	1,6	0,9	4,3
معدل النمو أسعار الإنتاج الصناعي (العمومي الوطني) (%)[3]	3,1	2,2	2,6	0,2	1,0
معدل النمو أسعار الإنتاج الصناعي (القطاع الخاص) (%)	1,5	1,0	2,9	0,6	...
معدل نمو الانتاج الزراعي (بالحجم) (%)	4,9	11,6	7,2	8,2[1]	2,5
الناتج الوطني الخام (ن.و.خ) لكل ساكن ب $ الأمريكي	4 478,2	5 406,2[1]	5 516,1[1]	5 376,8[1]	5 345,5
رصيد ميزان التجاري (فوب/فوب 10[9] دولار أمريكي)	18,205	25,961	20,167	9,727[1]	0,326
رصيد ميزان المدفوعات(10[9] دولار أمريكي)	15,326	20,141	12,057	0,134	-5,880
متوسط معدل الصرف المرجع د.ج.(1 دولارأمريكي)	74,3908	72,8534[1]	77,5519[1]	79,3808[1]	80,5606
متوسط معدل الصرف المرجع د.ج (1 أورو)	99,2212	102,2081	102,1639	105,4233	106,8998
رصيد الشامل للخزينة (مليار د.ج.)	-1 496,5	- 2 468,8	-3 246,2	-2 205,9	-3 186,0
النقود و شبه النقود م2 (مليار د.ج.)	8 280,7	9 929,2	11 015,1	11 941,5	13 663,9
الديون الجارية / إيرادات الصادرات	0,09	0,06	0,05	0,05	0,06
خدمات الديون الخارجية / إيرادات الصادرات (%)	1,1	0,8	1,1	0,8	0,4
معدل الزيادة الطبيعية السنوية (‰)	20,3	20,4	21,6	20,7	21,5
عدد السكان في وسط السنة (10[3])	35 978	36 717	37 495	38 297	39 114

التعيين	2010	2011	2012	2013	أبريل 2014	سبتمبر 2014
معدل النشاط (%)[2]	41,7	40,0	42,0	43,2	41,5	40,7
معدل البطالة (%)	10,0	10,0	11,0	9,8	9,8	10,6

[1] أرقام مراجعة أنظر« الجزائر بالأرقام رقم 42 و 43 و 44 ».

[2] السكان الناشطين بالنسبة إلى السكان البالغين سن العمل (المفهوم حسب المكتب الدولي للشغل).

[3] معدل نمو الإنتاج و أسعار الإنتاج الصناعي (العمومي الوطني): أرقام مراجعة تبعا لمراجعة حقل المسح.

[4] **ملاحظة:** تخص الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك على القاعدة الجديدة 2001:100 مقارنة بالطبعات السابقة والذي صدر على القاعدة 1989:100.

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS نشرة 2015 رقم 45 ص 4